

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح



تحليل خدمات قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

إعداد: د. نصر عبد الكريم

آذار 2010

تحليل خدمات قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

مشروع «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي»
الطبعة الأولى - آذار 2010
منشورات مفتاح 2010
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ



إعداد:

رئيس وقائد فريق البحث: د. نصر عبد الكريم
منسق المسح: السيد أيمن عبد المجيد

طاقم «مفتاح»:

مديرة دوائر الديمقراطية والحكم الصالح: بيسان أبو رقطي
منسقة المشروع: ليس حنتولي
مساعدة إدارية للمشروع: أروى جابر

تدقيق وحرير لغوي:

صدام رنتاوي

اللجنة التوجيهية للمشروع:

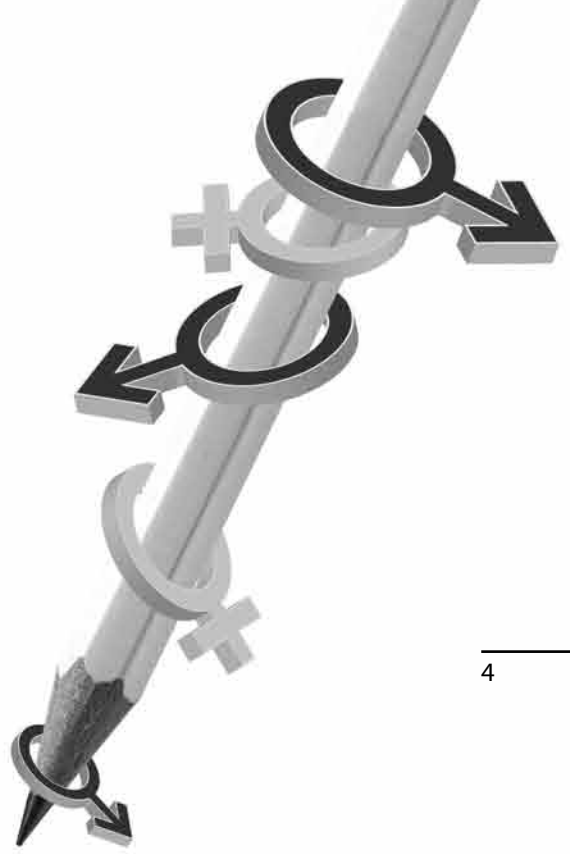
حياة البزار: رئاسة مجلس الوزراء
ذوقان قيشاوي: هيئة خدمات الأصدقاء الأمريكية
رانية أبو غبوش: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
رزان موسى: وزارة شؤون المرأة
رلى أبو دحو: محاضرة وباحثة في قضايا المرأة
فاتن أبو قرع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
محمود عطايا: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
د. نصر عبد الكريم: خبير اقتصادي
نهاية محمد: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
ياسر شلبي: خطة الإصلاح والتنمية

بدعم من الممثلة الديمقراطية



قائمة المحتويات

كلمة "مفتاح"	4
الملخص التنفيذي	6
المقدمة	12
1.1 أهداف الدراسة	14
2.1 محاور الدراسة	15
3.1 أهمية الدراسة	15
4.1 منهجية الدراسة	16
قراءة تحليلية لواقع خدمات التعليم العام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي	18
1.2 الهيكل التنظيمي للتعليم العام الفلسطيني	19
2.2 تحليل مدخلات التعليم العام	20
المحور الأول: القدرة الاستيعابية لقطاع التعليم العام	20
المحور الثاني: واقع المدارس الحكومية	22
المحور الثالث: واقع الكادر التعليمي العام	27
المحور الرابع: التعليم المهني والتقني	29
3.2 واقع السياسات والبرامج المطروحة من قبل وزارة التربية والتعليم	29
تقييم خدمات قطاع التعليم العام من وجهة نظر الفئات المستهدفة منها على أساس النوع الاجتماعي	36
1.3 نتائج مسح المعلمين والمعلمات	37
منهجية المسح	37
عرض وتحليل النتائج	37
2.3 نتائج مسح الطالبات والطلاب	53
منهجية المسح	53
عرض وتحليل النتائج	55
ملاحق	62
1.4 استمارة المسح للمعلمين والمعلمات	63
2.4 استمارة مسح الطلبة	66



كلمة "مفتاح"

تحليل خدمات

قطاع التعليم العام

من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

جاء قرار رئاسة مجلس الوزراء، في حزيران المنقضي، بتبني موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي تويجاً للجهود التي تبذلها المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح في مجال التأثير في السياسات الرسمية. وبعد القرار، أيضاً، نقلت نوعياً في التوجهات الحكومية تجاه قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية، وبأني منسجماً مع عملية التنمية والتطوير المجتمعي التي تبناها الحكومة.

5

وتأتي هذه الدراسة، التي تتناول تحليل خدمات قطاع التعليم العام في الأراضي الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي، استكمالاً للجهود والعمل الدؤوب الذي تبذله مؤسسة «مفتاح» من خلال برنامجها «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي» الذي تعمل عليه منذ العام 2004.

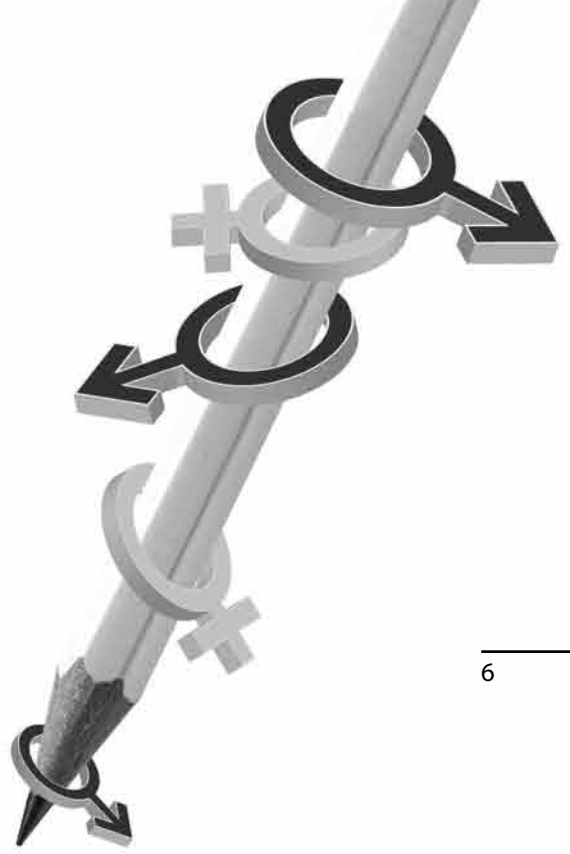
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفجوات القائمة على أساس النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث عند وضع السياسات والبرامج وتخصيص الموارد وتحديد الخدمات ضمن قطاع التعليم العام الفلسطيني. ولعل أبرز ما تضمنته الدراسة التعرف على وجهة نظر الفئات المستهدفة من الخدمات ومدى استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي. كل ذلك يأتي في مصلحة السير باتجاه التأثير في أعمال التخطيط الاستراتيجي والقطاعي، وبترك الأثر الأكبر في وضع السياسات، والسعي نحو توجيه الجهود لتحقيق العدالة والإنصاف في برامج التعليم العام الفلسطيني والنهوض بها.

كل التقدير لجهود كل من أسهم في إخراج هذا العمل بالشكل المرجو، وإلى وزارة التربية والتعليم العالي خديداً، التي يسرت ووفرت المعلومات والبيانات الضرورية لإصدار هذه الدراسة التي تتضمن نتائج وتوصيات تخاطب صنّاع القرار والسياسات في مؤسساتنا الرسمية الفلسطينية.

د. ليلي فيضي

المدير التنفيذي

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح



الملخص التنفيذي

تحليل خدمات

قطاع التعليم العام

من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تحليل الخدمات المقدمة للجمهور الفلسطيني ضمن قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وذلك من خلال تحليل محتوى هذه الخدمات الكمي والنوعي بالاستناد إلى بيانات رسمية موثوق بها. وبالإستناد إلى البحث الميداني ضمن قطاع التعليم العام الذي يقيس مستوى الرضا عن خدمات التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. ومن هنا. فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية محددة. هي:

1. استعراض تحليلي حول الخدمات المقدمة للجمهور في قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وذلك بالاستناد إلى البيانات الكمية الرسمية والمنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. تحليل سياسات وبرامج وزارة التربية والتعليم والموازنات المرصودة لها من منظور النوع الاجتماعي.
3. تحليل بيانات المسح الميداني للفئات المنتفعة من التعليم العام للتعرف على مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة لها من قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي.
4. الخروج باستنتاجات أساسية حول فجوات النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العام الفلسطيني. وسبل التغلب عليها.

7

وعليه. سوف تكون هذه الدراسة بمثابة إطار علمي وعملي لصانعي القرار في وزارة التربية والتعليم ووزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال قضايا النوع الاجتماعي للتعرف على الخطوات العملية التي من شأنها أن تفضي إلى تحديد حالة الخدمات المقدمة للجمهور في قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وكيفية جعل هذه الحالة أكثر استجابة لقضايا النوع الاجتماعي.

ولتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها سابقاً. تم توظيف منهجية بحثية تقوم على الوصف والتحليل. وتشمل هذه المنهجية خطوتين نلخصهما كما يلي:

- تحليل وضع التعليم العام من خلال مراجعة البيانات المنشورة (بيانات ثانوية) من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم لتحديد فجوات النوع الاجتماعي في الخدمات والإنفاق.
- إجراء مسح ميداني لعينة عشوائية مكونة من 400 شخص تضم مجموعة من المعلمين والمعلمات. كونهم أحد مدخلات عملية التعليم الأساسية. ومثلها تقريباً لعينة من الطالبات والطلاب بوصفهم متلقي خدمات الوزارة. تفاصيل منهجية هذا المسح. بما فيها أسس اختيار العينة ومواصفاتها. موجودة في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

النتائج الأساسية:

جاءت هذه النتائج في جزئين رئيسيين هما:

أولاً: نتائج التحليل الكمي والنوعي للإحصاءات المنشورة

- حقق النظام التعليمي الفلسطيني تقدماً ملحوظاً على صعيد الالتحاق منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم في أواخر العام 1994. فقد بلغت نسبة المدارس الحكومية 70% من مجموع المدارس. فيما شكلت مدارس القطاع الخاص 6%. ومدارس الوكالة 24%. وذلك لعام 2006.



- معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأكاديمي العام للذكور 88.4% وللإناث 90% لعام 2006.
- أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق في التعليم المهني والتقني في مرحلة الثانوية، فهي منخفضة بشكل ملحوظ (5.06%)، كما أنها منخفضة أيضاً في التعليم والتدريب المهني والتقني في مرحلة ما بعد الثانوية العامة. وتبلغ نسبة الإناث في التعليم المهني في المرحلة الثانوية (33.5%).
- وقد حقق صافي الالتحاق في الصف الأول في التعليم الأساسي وفي المرحلة الأساسية معدلات عالية جداً بشكل عام، ونسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي نسبة عالية ومرضية. إذ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للذكور 88.4% بينما للإناث 90% لعام 2006.
- وفيما يخص معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية، فهو بحاجة إلى تحسين، حيث بلغ هذا المعدل للذكور 70.3% وللإناث 81.6% لعام 2006.
- هناك تزايد مستمر في عدد الملتحقين الذكور والإناث بالتعليم العام، وهذا يفرض زيادة في التخصيصات المالية لهذا القطاع في الموازنة العامة.
- لم تختلف أي من النواحي الكمية من حيث التعليم ما بين الذكور والإناث، إن كان على صعيد عدد الطلبة أو عدد المدارس وعدد الشعب، فهي متساوية بعضها مع بعض من الناحية الكمية إلى درجة كبيرة.
- يمكننا أن نقر بحاجة مدارس الإناث والذكور، على حد سواء، للتقنيات العلمية المساعدة، إذ إنها شبه متساوية من الناحية الكمية والنوعية.
- عند تحليل الرسوب حسب الجنس، نجد أن معدلات الرسوب قد انخفضت لكل من الذكور والإناث، ويمكن القول إن معدلات رسوب الإناث أقل من معدلات رسوب الذكور لجميع السنوات وتختلف الصفوف.
- إن نسبة التسرب للطلبة الذكور في المرحلة الأساسية أعلى من نسبة التسرب للطلبات الإناث في المرحلة نفسها (0.9% و0.6% على التوالي). وذلك في العام 2005/2006، أما في مرحلة الثانوية العامة، فتعكس الصورة وتصبح نسبة التسرب للطلبات أكبر من نسبة التسرب للذكور، وهي على التوالي 3.8% و2.6% للعام نفسه.
- الكادر التعليمي في المدارس الحكومية موزع بشكل متساوٍ إلى حد كبير بين المعلمين والمعلمات.
- لا يزال الالتحاق في التعليم الثانوي المهني متدنياً، إذ إن 4.8% فقط من إجمالي عدد الطلبة في الثانوية للعام 2005/2006 ملتحقون في التعليم الثانوي المهني، أي أنها زادت عن النسبة في العام 1999/2000 حيث كانت 4%، على الرغم من أن نسبة الطالبات من مجموع الطلبة في الثانوية المهنية في ازدياد وكانت 30.8% في العام 2005/2006. وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد الطالبات الملتحقات في التعليم الفندقي صفر، وهناك عدد متواضع في التعليم الزراعي والصناعي، فيما يتركز التحاق الإناث في التعليم الشرعي والتجاري.
- النوع الاجتماعي غائب تماماً في البرامج الإجرائية للوزارة، ومثلما وجدنا توفير البيئة المادية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة ولطلبة القدس، فمن المهم أن نجد توفير البيئة المناسبة للإناث في مرحلة الثانوية لتقليل معدلات تسرب الفتيات لهذه المرحلة أكثر من الذكور.
- بالرجوع إلى برنامج تحسين الخدمات الصحية والإرشادية والأنشطة الطلابية، وحيث إن الاحتياجات الصحية في مدارس الإناث تختلف عن الذكور، إذ إن الأنشطة الطلابية للإناث تختلف عن الذكور، فمن المفترض أن يكون هذا البرنامج مفصلاً حسب احتياجات النوع الاجتماعي.
- من المهم إيجاد برنامج يهتم بالمرافق التقنية في المدارس، ولكن يجب أن يكون الاهتمام بالمرافق التقنية في مدارس الإناث أكثر من الذكور، وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والتي تتواجد فيه بنسب قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ثانياً: نتائج المسح الميداني لوجهات نظر عينة من الفئات المستفيدة من خدمات التعليم العالي بشأن توازنها إزاء النوع الاجتماعي

من وجهة نظر المعلمات والمعلمين:

- إن ارتفاع القيد في التعليم، خاصة للفتيات، عمل على رفع مشاركة النساء في وظائف سلك التعليم. وبالرغم من ذلك، ما زالت الحاجة أكثر لتوظيف نساء. فالاحتفاظ أعلى في مدارس الإناث، سواء من حيث عدد الطالبات داخل المدارس أو من خلال الاحتفاظ في كل شعبة، والعبء التدريسي من حيث عدد المواد التي تقوم المعلمات بتدريسها ما زال أعلى مقارنة بعبء المعلمين.
- بالرغم من ارتفاع العبء لدى المعلمات عنه لدى المعلمين، وارتباطاً بما سبق ذكره، فإن المعلمين ما زالوا أكثر حقوقياً في الدرجة الوظيفية من المعلمات، وهذا رفع دخلهم الشهري مقارنة بدخل المعلمات.
- إن التعليم شرط رئيسي لدخول النساء سوق العمل، والشرط المرافق يتحقق من خلال توجيه دراسة النساء لتخصصات تكون ملائمة لوظيفة التربية والتعليم، حيث يشكل هذا طموحاً اجتماعياً لتشغيل النساء. إن هذا الواقع رفع من نظرة المعلمات والمعلمين، على حد سواء، الإيجابية لواقع المعلمة ارتباطاً بنظرة المجتمع الإيجابية تجاه دور النساء المجتمعي كـ«معلمات».
- إن محدودية الفرص أمام النساء، بشكل عام، في سوق العمل «بمقابل الأفاق العالية للحصول على وظيفة معلمة»، عززت الأمان الذي تشعر فيه النساء في وظيفة التعليم كتشجيع مجتمعي، على اعتبار أن هذا دور تكميلي لدورهن الإيجابي.
- إن المشاركة في الوظيفة التعليمية للمعلمات والكيفية التي يتم تقيمتها وتقديرها هما نتيجة المحدودية في الفرص أمامهن. وإن إيجابية نظرتها جاءت نتيجة لتقدير ذاتها مجتمعياً في هذه الوظيفة، وهذا يعكس تشكيل قيم الأفراد وتصوراتهم عن أنفسهم ومدى رضاهم ورؤيتهم الإيجابية لواقعهم وتعامل المؤسسة معهم بالمساواة.
- المهم أن لا نستنتج أن الإيجابية في التوجهات تعني أن هناك تدخلاً مخططاً للسياسات والإجراءات «نحو إدماج النوع». وإنما نتاج سياسات عامة غير حساسة لواقع النساء كما هو مبين في الإطار العام لوزارة التربية والتعليم، ولو كان هذا لكان هناك تمييز إيجابي أكثر باتجاه حقوق المعلمات.
- فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة بين المعلمين والمعلمات، فإن توجهات المعلمات والمعلمين إيجابية، ولكن تبدو المعلمات أكثر إيجابية تجاه بعض القضايا.
- إن نظرة المعلمات بإيجابية أعلى من الرجال إلى تكافؤ الفرص هي نتاج الأمان الوظيفي الذي ينعكس في نظرة المعلمات لواقعهن، حيث عدم الشعور بالاستغلال هو السائد، وتجارب المعلمات في قطاع التعليم من حيث الوقت وحصولهن على حقوقهن جسد إيجابية أعلى لدى المعلمات، فوقت الوظيفة التعليمية يسمح لها بأداء دورها الإيجابي في المنزل، سواء في الفترة الصباحية أو في فترة الظهيرة، هذا نتيجة لطبيعة الوقت في هذه الوظيفة بجانب الإجازة الصيفية.
- هذا أيضاً يرتبط بالإطار المؤسسي العام للوزارة من خلال أن تكافؤ الفرص والمساواة قائم على أسس عامة ميسرة لكل مؤسسات القطاع العام من خلال «قانون الخدمة المدنية».
- وما يؤكد هذا التوجه أن إقرار الإيجابية تجاه توفر الخدمات الأخرى المرتبطة بالبنية التحتية كان من دون فجوات أو دلالات إحصائية.



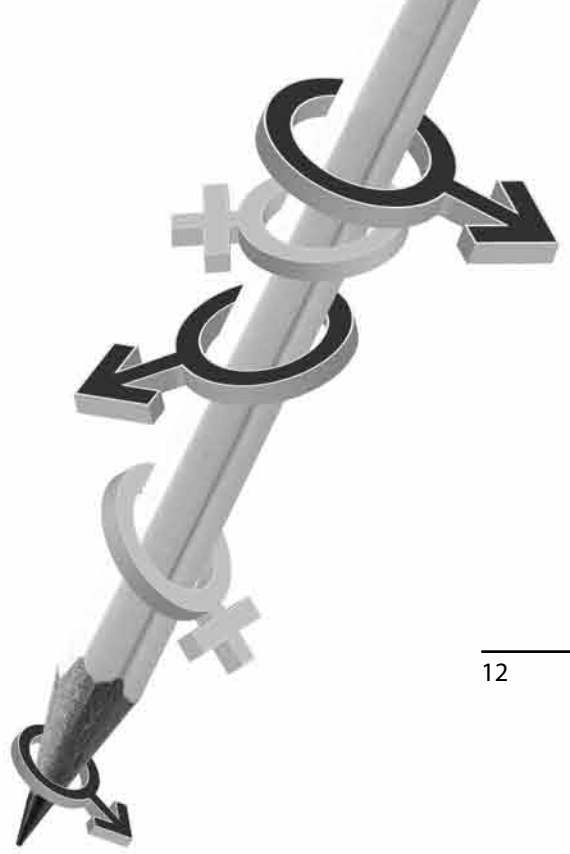
- إن الفجوة الجندرية الرئيسية المرتبطة بالانتفاع كانت في قدرة المعلمات على الانتفاع من علاوة الأولاد. إن الدور المجتمعي المنوط بالرجال ارتبط بسلطة الرجل المعيل والأب والمقرر. وأن الأبوية متمركزة بيد الذكور. وأن النساء معالات وغير عائلات. وأنهن يقبعن تحت سلطة رب الأسرة. وهذا تركز في القدرة على الانتفاع من علاوة الأولاد. حيث كانت هذه المنفعة ضمن توجهات لصالح المعلمين عنها لصالح المعلمات.
- إن وصول النساء إلى الوظيفة العمومية وانتزاعهن الامتيازات وبدرجات متفاوتة لا يغيران من حقيقة أن النظام المؤسسي المهيمن يقوم على سيطرة ذكورية. وما يفسر ذلك بشكل تفصيلي أكثر أن النساء يدعمن ويساهمن ويؤكدن إيجابية السياسات والإجراءات وتكافؤ الفرص. ويبدو هذا كجزء من المساومة على النفوذ والحقوق للحفاظ على الإنجازات الحاصلة والحصول على الوظيفة النمطية التي تسكنها أصلاً. حيث يجد النظام المؤسسي نفسه أمام أمر واقع مضطراً للتعامل معه من حيث تجسيد سياسات للتعليم والتوظيف كضرورة لارتفاع نسب الالتحاق لدى الطالبات والحاجة لتوظيف نساء.

من وجهة نظر الطالبات والطلاب:

10

- حصر مفهوم ثقافي للمساواة وتكافؤ الفرص بالحصول على الحق في التعليم عمل على خلق إيجابية مجتمعية انعكست في طياتها على تفكير الطالبات من حيث الوصول إلى الحق في التعليم من دون إدراك تفاصيل المساواة. وهذا ما تجسد من خلال أن المؤشرات القياسية والمرتبطة بمعدلات الاكتظاظ والأعباء الدراسية كانت أعلى لدى الطالبات منها لدى الطلاب. تفر المساواة الجندرية. من خلال مؤشر مهم. إمكانية الوصول بسهولة وأمان إلى المؤسسة التعليمية. وهذا ما لم يكن في السياق الفلسطيني حيث كانت الطالبات أكثر تشكيكاً بأمان وصولهن إلى المدارس وكذلك التشكيك بسهولة الوصول بالأساس.
- والقضية المهمة في إيجابية الفتيات ترجع إلى سياق التنشئة المجتمعية التي تبنى في سياق ترتيب الأدوار ولما لبنت من حقوق وما لولدت من حقوق. حيث يكون حيز الحقوق للأولاد أعلى بكثير من حيز البنات. إذ انعكس هذا بوضوح في قناعة الطالبات وقبولهن بحيز حقوقهن. وفي إيجابية هذا الحيز عنه لدى الطلاب.
- إن الوعي المفترض تجاه الحقوق قد تشكل في سياق اجتماعي بني على أسس النوع الاجتماعي. وهذا الوعي المتشكل رفع من إيجابية النظرة لدى الطلاب والطالبات. وبشكل أعمق لدى الطالبات.
- ومن المهم الحديث عن عمق الثقافة الشعبية المرتبطة بمنظومة التعليم. وهل إشكالية النوع الاجتماعي حاضرة في الخطاب التربوي. وكيف تقدم الأدوار الاجتماعية. والحقوق وتكافؤ الفرص بين الطلاب والطالبات في المنهاج المدرسي. وهل هناك إنصاف بين الجنسين من حيث الفعالية الإبداعية في الكتاب المدرسي. كل هذا يخلق حالة من اللاتوازن في الانطباعات عن الحقوق وتكافؤ الفرص. سواء في سلبيتها أو إيجابيتها لدى الطلاب والطالبات.
- إلا أن تعليم الفتيات دائماً كان مقتصرًا على اتجاهات معينة. فإقرار الفتيات. مثلاً. بوجود مختبرات للكمبيوتر بشكل أعلى من الطلاب نتاج أن الطالبات تكون نزعتهن نحو التخصصات العلمية وليست الأدبية.
- إن الشعارات المطروحة في أروقة هيكلية التربية والتعليم نحو تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين وحق الجميع في التعليم لا تعدو كونها من بين الشعارات التي اعتادت المؤسسات رفعها. هذه الشعارات التي لا تتحقق على أرض الواقع- جسدت ثقافة مؤسسية خلقت في طياتها إيجابية عالية لدى الفئات المستهدفة (الطالبات والطلاب).

- لقد جسد المنهاج حدوداً للإبداع وتنمية القدرات والفرص المختلفة للمشاركة بنيوياً في سياق أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي. وبما إن الكتاب المدرسي هو الأداة الرئيسة التي تخلق الوعي والانطباعات لدى الطالبات والطلاب. فإن ردم أو تقليص الفجوة في خدمات التعليم العام المقدمة للطالبات والطلاب يتوقف على نجاح الوزارة. ومعها المهتمون. في تصويب المنهاج بإجتهاد جعله أكثر توازناً للنوع الاجتماعي.



المقدمة

تحليل خدمات
قطاع التعليم العام
من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

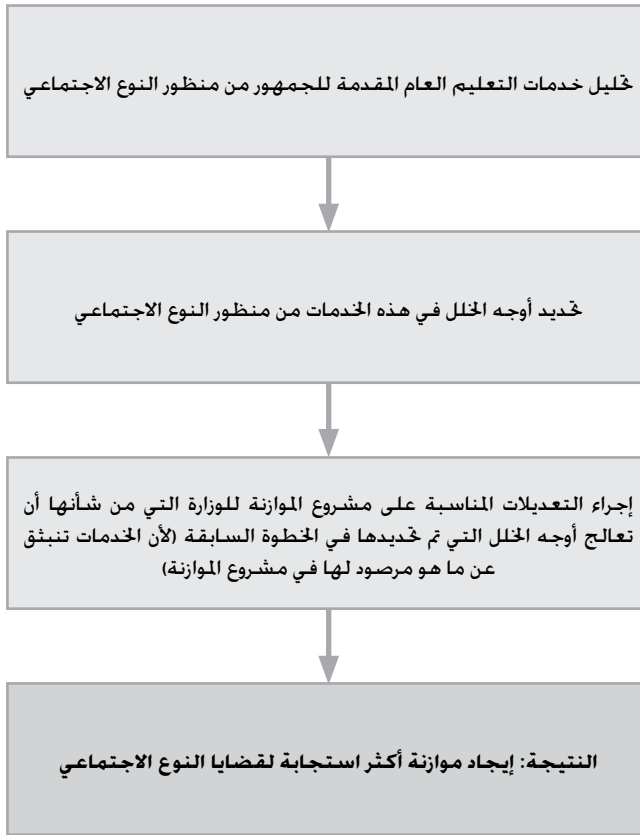
تأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود المبذولة نحو الوصول إلى موازنة فلسطينية تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي. وقد بدأت هذه الجهود من خلال العديد من الدراسات والأبحاث وورش العمل والدورات التدريبية والاحتكاك بالتجارب العالمية. حيث كان من شأن كل ذلك أن يعزز هذا المفهوم لدى العديد من المختصين وصناع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. إلى أن تم تتويج هذه الجهود قبل أشهر بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني بتبني منهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وحيث إن مؤسسة «مفتاح» كانت وما زالت السبّاقة في طرح هذا الموضوع على الساحة الفلسطينية منذ عام 2004 وحتى الآن. فهي تقدم هذه الدراسة في إطار المساعي الرامية لمساعدة صناع القرار والمؤسسات المهتمة في موضوع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي للتعرف على الآلية التي يمكن من خلالها تحليل الخدمات الأساسية المقدمة للجمهور من منظور النوع الاجتماعي ضمن قطاع التعليم العام. الذي يعد من أهم القطاعات التي تهتم برأس المال البشري بشكل مباشر. وكانت مفتاح قد أكملت في عام 2008 ثلاث دراسات قطاعية تحليلية من منظور النوع الاجتماعي تناولت قطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق السلطة وهي: الصحة والتعليم والعمل.

وعليه. فإن تحليل أثر الاستفادة من الخدمات المقدمة للجمهور في قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي يعني أننا نسير باتجاه الوصول إلى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن القطاع الذي يضمن لنا إيجاد طاقة بشرية مؤهلة على إدارة عجلة الإنتاج الفلسطيني وتفعيلها. لأنه إذا استطعنا تحديد أوجه الخلل والقصور من حيث الخدمات (المخرجات) المقدمة للجمهور (الإناث والذكور ضمن الفئات العمرية المختلفة) فإننا بذلك نستطيع أن نجري التعديلات المناسبة على مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم التي من شأنها أن تتخطى الأوجه التي تعيق تحقيق التوازن من منظور النوع الاجتماعي. ولأن الموازنة تعد الذراع التنفيذية للخدمات التي تقدمها كل وزارة أو مؤسسة. لا يمكننا أن نضمن أن تصبح سياسة خدمات أي وزارة حساسة للنوع الاجتماعي. دون أن تكون موازنتها حساسة للنوع الاجتماعي. وحتى نصل إلى موازنة حساسة للنوع الاجتماعي. لا بد من تحليل خدمات الوزارة ونفقاتها من منظور الفئات المستهدفة. وهي: الطلاب والطالبات والمعلمون والمعلمات. حتى نتعرف على الفجوات التي تجعل موازنة التعليم العام محايدة تجاه قضايا النوع الاجتماعي. ونحدد بالتالي السبل الكفيلة بتطوير هذه الموازنة لتصبح أكثر استجابة وتوازناً تجاه النوع الاجتماعي.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تنطلق من العلاقات الأساسية التالية:

شكل رقم (1):



1.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، بشكل عام، إلى تحليل الخدمات المقدمة للجمهور الفلسطيني ضمن قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وذلك من خلال تحليل محتوى هذه الخدمات الكمي والنوعي بالاستناد إلى بيانات رسمية موثوق بها. وبالاستناد إلى البحث الميداني ضمن قطاع التعليم العام الذي يقيس مستوى الرضا عن خدمات التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وستقود نتائج هذا التحليل إلى عدد من الاستنتاجات التي تدلنا على أوجه القصور والخلل في السياسات المتبعة من قبل وزارة التربية والتعليم من حيث الخدمات التي تقدمها من منظور النوع الاجتماعي. وذلك لمساعدة صناع السياسات لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تتخطى أوجه القصور على نطاق سياسة وزارة التربية والتعليم وموازنتها.

وعليه، سوف تكون هذه الدراسة بمثابة إطار علمي وعملي لصانعي القرار في وزارة التربية والتعليم ووزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال قضايا النوع الاجتماعي للتعرف على الخطوات العملية التي من شأنها أن تفضي إلى تحديد حالة الخدمات المقدمة للجمهور في قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وكيفية جعل هذه الحالة أكثر استجابة لقضايا النوع الاجتماعي.

ومن هنا. فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية محددة. هي:

1. استعراض تحليلي للخدمات المقدمة للجمهور في قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وذلك بالاستناد إلى البيانات الكمية الرسمية المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. تحليل سياسات وزارة التربية والتعليم وبرامجها والموازنات المرصودة لها من منظور النوع الاجتماعي.
3. تحليل بيانات المسح الميداني للفئات المنتفعة من التعليم العام للتعرف على مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة لها من قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي.
4. الخروج باستنتاجات أساسية حول فجوات النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العام الفلسطيني. وسبل التغلب عليها.

1.2 محاور الدراسة:

ستغطي الدراسة المحاور الأساسية التالية:

- قراءة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لواقع قطاع التعليم العام فيما يخص الخدمات المقدمة للجمهور (تحليل وصفي).
- قراءة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي للسياسات والبرامج الإجرائية لوزارة التربية والتعليم بالاستناد إلى خطتها الاستراتيجية 2008-2012.
- تقييم خدمات قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي. وذلك بالاستناد إلى بيانات مسح العينة الخاصة بالمستفيدين والمستفيدات.

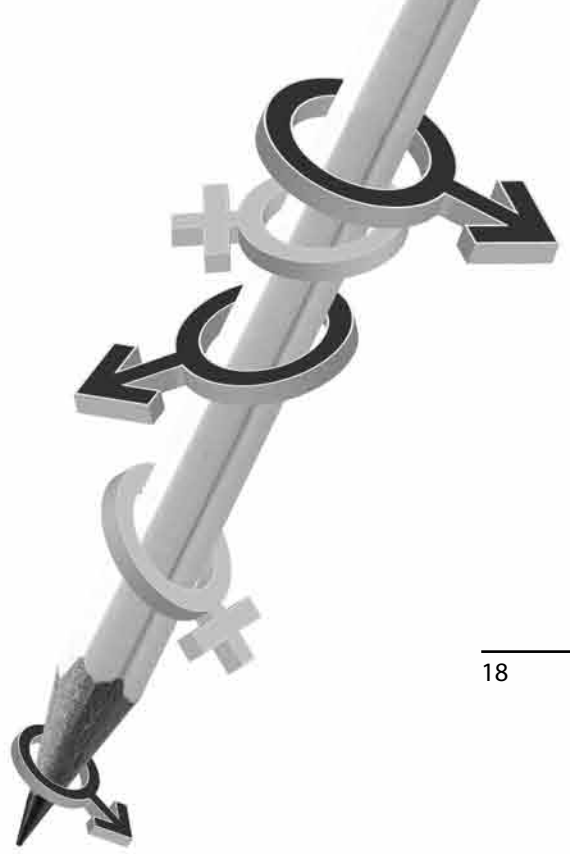
1.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى التي تقدم تحليلاً عملياً للخدمات المقدمة من وزارة التربية والتعليم من منظور النوع الاجتماعي. مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الدراسة تأتي في إطار استكمال الجهود البحثية التي قامت بها مؤسسة «مفتاح» حول قضايا الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي.

ونأمل أن تشكل هذا الدراسة وثيقة مرجعية لأجندة عمل المهتمين من أفراد ومؤسسات رسمية وأهلية في سعيهم لجعل قضية النوع الاجتماعي أحد المكونات والمركبات الأساسية للسياسات والبرامج التنموية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة. خصوصاً ما يتعلق منها بالموازنات. فيمكن لنتائج هذه الدراسة وتوصياتها أن تؤثر في المساعي الرامية إلى التقدم على مسار الإصلاح المالي وعلى مسار إعادة صياغة مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم لتصبح أكثر عدالة وتوازناً لصالح النوع الاجتماعي.

1.4 منهجية إعداد الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها سابقاً، تم توظيف منهجية بحثية تقوم على الوصف والتحليل. وتشمل هذه المنهجية خطوتين نلخصهما كما يلي:
- تحليل وضع التعليم العام من خلال مراجعة البيانات المنشورة (بيانات ثانوية) من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم، لتحديد فجوات النوع الاجتماعي في الخدمات والإنفاق.
 - إجراء مسح ميداني لعينة عشوائية مكونة من 400 شخص تضم مجموعة من المعلمين والمعلمات كونهم أحد مدخلات عملية التعليم الأساسية، ومثلها تقريباً لعينة من الطالبات والطلاب بوصفهم متلقي خدمات الوزارة. تفاصيل منهجية هذا المسح، بما فيها أسس اختيار ومواصفات العينة، موجودة في الفصل الأخير من هذه الدراسة.



قراءة تحليلية لواقع خدمات التعليم العام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي

تحليل خدمات
قطاع التعليم العام
من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

يمثل قطاع التعليم العام واحداً من أهم القطاعات في المجتمع الفلسطيني. حيث أولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة هذا القطاع اهتماماً خاصاً. كونه يمثل الاستثمار الحقيقي في مستقبل الشعب الفلسطيني. كما أن هذا القطاع يعد من القطاعات التي تستحوذ على حصة الأسد من مخصصات الموازنة الفلسطينية. إذ إنه على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية (أي منذ أول موازنة عامة فلسطينية) دائماً كان يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى أو الثانية من حيث حجم مخصصاته مقارنة بالقطاعات الأساسية. إذ يبلغ متوسط مخصص قطاع التعليم السنوي 28% من إجمالي حجم الإنفاق العام. وهذا، بدوره، يعد من أهم الأسباب التي جعلتنا نقوم بهذه الدراسة لكي نفحص الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع. ونرى مدى استجابة خدماته لقضايا النوع الاجتماعي. لأنه إذا أردنا أن نصل إلى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي. لا بد أن نفحص أكبر القطاعات التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الموازنة الفلسطينية. هذا، بالإضافة إلى حساسية وأهمية هذا القطاع الذي تقع على عاتقه مسؤولية إعداد الأجيال الفلسطينية المتعاقبة التي هي بمثابة المحرك الأساسي لأي عملية تنمية مستدامة وشاملة قد تحدث في المستقبل.

وعليه. فإن تحليل إحصاءات التعليم العام هو أحد الأدوات المناسبة لقياس الأداء الحكومي في توفير البيئة الإيجابية للأطفال والشباب والشابات في ممارسة حقوقهم في التعليم. كما أن مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للسكان يعكس. ولو بشكل تقريبي. التقدم الحاصل في المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويعطي صورة واضحة حول توزيع القوى العاملة حسب النوع الاجتماعي. وحتى نستطيع أن نقوم بعملية تحليل خدمات هذا القطاع ونفقاته. لا بد. أولاً. من أن نتعرف على الهيكل التنظيمي للتعليم العام الفلسطيني. الذي بدوره يعطينا المرتكزات الأساسية للتحليل التفصيلي على أساس النوع الاجتماعي.

1.2 الهيكل التنظيمي للتعليم العام الفلسطيني

يتكون النظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم من مرحلتين. هما: مرحلة التعليم قبل المدرسي ومرحلة التعليم المدرسي. أما مرحلة التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال). فتستمر سنتين. وتلبي احتياجات الأطفال في الفئة العمرية 4-5 سنوات. وتقوم مؤسسات محلية وأهلية ودولية بتقديم خدمات هذا النوع من التعليم. وتشرف وزارة التربية والتعليم العالي إشرافاً غير مباشر على هذا النوع من التعليم عن طريق منح التراخيص اللازمة لرياض الأطفال وفق مواصفات محددة تشترط توفرها. إضافة إلى توفر بعض الشروط المتعلقة بالكادر البشري الذي يدير التعليم قبل المدرسي ونوعية المناهج والبرامج المقررة.

وفيما يتعلق بمرحلة التعليم المدرسي. فإن مدة التعليم فيها اثنتا عشرة سنة دراسية تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي بالصف الثاني عشر. ويقسم التعليم المدرسي (التعليم العام) إلى قسمين:

القسم الأول: مرحلة التعليم الأساسي (الإلزامي). وتشمل الصفوف (1-10). وتقسم هذه المرحلة إلى قسمين الأول: المرحلة الأساسية الدنيا (التهيئة). وتشمل الصفوف الأساسية (1-4). والمرحلة الأساسية العليا (التمكين). وتشمل الصفوف (5-10). المرحلة الأساسية الدنيا مكونة للطلبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس سنوات وثمانية أشهر وحتى 10 سنوات. أما المرحلة الأساسية العليا. فتتراوح أعمار الطلبة فيها ما بين (11-15) سنة.



القسم الثاني: مرحلة التعليم الثانوي (الانطلاق). وتتكون من التعليم الأكاديمي والتعليم المهني. وتشمل الصفين (11-12). وتتراوح أعمار طلبة هذه المرحلة ما بين (16-17) سنة. بالنسبة للتعليم الأكاديمي. يجتاز الطالب في الصف الحادي عشر الباحث العلمية أو الأدبية وفقاً لقدراته الذاتية. ويكمل دراسته حسب اختياره العلمي أو الأدبي في الصف الثاني عشر. ويشمل التعليم المهني عدداً من التخصصات. منها التجاري والزراعي والصناعي والتمريضي والشعري والفندقي. ويُعطى الطالب الذي يُنهي الصف الثاني الثانوي (الثاني عشر) شهادة من المدرسة بأنه قد أنهى 12 سنة دراسية وأكمل المرحلة الدراسية ضمن التعليم العام. ويتقدم الطالب لامتحان شهادة الثانوية العامة.

وبعد أن تعرفنا على الهيكل التنظيمي للتعليم العام الفلسطيني الذي يعد بمثابة القاعدة الأساسية لهذه الدراسة. ننتقل إلى تحليل وصفي لمدخلات (نفقات) ومخرجات (خدمات) التعليم العام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي. واستناداً إلى البيانات المنشورة.

2.2 تحليل مدخلات التعليم العام

20

تعرف مدخلات التعليم بالمعطيات اللازمة لإنتاج جيل فلسطيني متعلم. وتتحصر هذه المعطيات التي سنقوم بتحليلها ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الطاقة الاستيعابية لقطاع التعليم العام من مرافق ومبانٍ وخدمات حسب الجنس والمراحل التعليمية.

المحور الثاني: واقع المدارس الحكومية من حيث الكم والنوع.

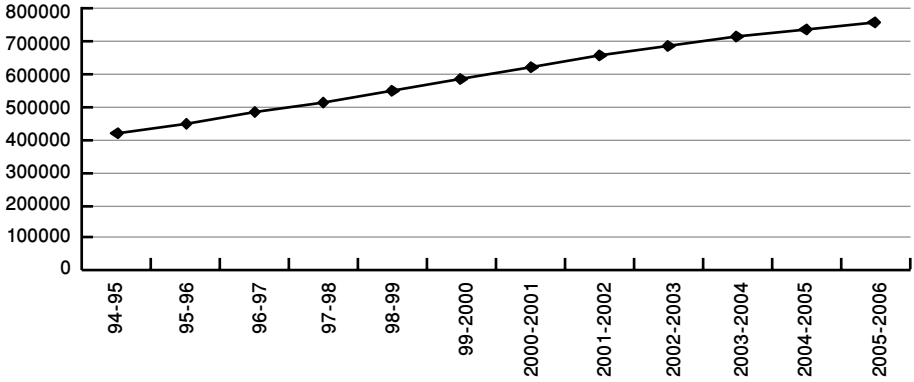
المحور الثالث: واقع الكادر التعليمي في المدارس الحكومية.

المحور الرابع: حالة التعليم المهني والتقني بشكل خاص.

المحور الأول: قدرة قطاع التعليم العام على استيعاب الطلبة للالتحاق به حسب الجنس والمرحلة التعليمية

حقوق النظام التعليمي الفلسطيني تقدماً ملحوظاً على صعيد الالتحاق منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم في أواخر العام 1994. فقد بلغت نسبة المدارس الحكومية 70% من مجموع المدارس. فيما شكلت مدراس القطاع الخاص 6%. ومدارس الوكالة 24%. وذلك للعام 2006 (حسب الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم). كما أن عدد الطلبة المنتهين في المدارس الحكومية في تزايد مستمر حسبها يظهر في الشكل أدناه. وهذا التزايد المستمر في عدد المنتهين بالتعليم العام يفرض زيادة في التخصّصات المالية لهذا القطاع في الموازنة العامة للسلطة.

شكل رقم (2): تطور عدد الطلبة في المدارس الحكومية لسنوات مختلفة



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم

وقد حقق صافي الالتحاق في الصف الأول في التعليم الأساسي وفي المرحلة الأساسية معدلات عالية جداً بشكل عام. ونسبة الإناث إلى الذكور من الطلبة في التعليم الأساسي نسبة عالية ومرضية. إذ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للذكور 88.4% وللإناث 90% للعام 2006. وبالرغم من أن فلسطين تتقدم في طريق صحيح نحو تحقيق الأهداف الكمية لتوفير التعليم الأساسي. فإن أهداف التعليم للجميع ذات الصلة بالالتحاق في مرحلة ما قبل المدرسة. ونوعية التعليم على جميع المستويات. تحتاج جميعها إلى مزيد من الاهتمام والجهود والموارد (المصدر: الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2008-2012). وفيما يخص معدلات الالتحاق الصافي في مرحلة الثانوية. فهي بحاجة إلى تحسين. إذ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للذكور 70.3% وللإناث 81.6% للعام 2006.

أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق في التعليم المهني والتقني في مرحلة الثانوية. فهي منخفضة بشكل ملحوظ (5.06%). كما أنها منخفضة في التعليم والتدريب المهني والتقني في مرحلة ما بعد الثانوية العامة. وتبلغ نسبة الإناث في التعليم المهني في المرحلة الثانوية (33.5%).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة في معظمها ترتبط بالفرع التجاري الذي هو في حقيقة الأمر أقرب للتعليم الأكاديمي منه إلى التعليم المهني. والذي يلتحق خريجه بالتعليم ما بعد الثانوية أكثر من التحاقهم في سوق العمل. كما هي الحال مع الفروع الأخرى في التعليم المهني بفروعه المختلفة. وهذا بدوره. يؤدي إلى عدم موازنة التعليم المهني والتقني لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبقى ارتباطه باحتياجات سوق العمل ضعيفاً. وربما نجد تفسيراً لهذه الظاهرة من خلال معدل المشاركة العالية للنساء في قطاع الخدمات (نصف القوى العاملة من النساء تنحصر في قطاع الخدمات) مقارنة بمعدلات المشاركة المتدنية في القطاعات الإنتاجية الأخرى ذات العلاقة بالنواحي المهنية والتقنية.

وعليه. نجد أنه كلما ازداد المستوى التعليمي أو المرحلة التعليمية. فإن نسبة الالتحاق بالتعليم تقل. ونستطيع أن نقول من زاوية أخرى إنه كلما ازدادت دقة المرحلة التعليمية وتخصصها. قل معدل الالتحاق بها. إذ إن معدل الالتحاق للذكور في التعليم الأساسي 88.4%. فيما يقل هذا المعدل إلى 70.3% في مرحلة التعليم الثانوي. في حين أن معدل التحاق الإناث في التعليم الأساسي 90%. وينخفض في التعليم الثانوي إلى 81.6%.



وقد يكون من الطبيعي أن تقل معدلات الالتحاق التعليمية من مرحلة تعليمية أقل إلى مرحلة تعليمية أعلى. ولكن ليس بهذا القدر من معدلات النقصان. إن كان للذكور أو الإناث. وهذا بدوره. يعكس حقيقة أنه كلما ازداد المستوى التعليمي. تزداد احتياجاته والخدمات المقدمة له. وفي حال تم التقصير أو التقليل في توفير هذه الاحتياجات والخدمات التعليمية المطلوبة لكل مرحلة. فإنه سيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في معدلات الالتحاق للطلبة ذكورا أو إناثا.

وهذا النمط من التفكير. بدوره. يدفعنا إلى الانتقال إلى المحاور الأخرى التي سنتلنا على معرفة حجم وطبيعة المؤسسات التعليمية الحكومية وخصائصها التعليمية (خصوصاً أن معدلات عدد الطلبة في المدارس الحكومية في تزايد مستمر. كما أن المدارس الحكومية تضم في جعبتها 70% من طلبة فلسطين). لكي تتمكن من تحديد أوجه التقصير في الخدمات المقدمة حسب النوع الاجتماعي. حتى يتسنى لصناع القرار وضع أيديهم عليها وتعديلها بهدف تقليل فجوة الالتحاق من مرحلة تعليمية أقل إلى مرحلة تعليمية أعلى وأكثر تخصصية. إن كان للذكور أو للإناث.

المحور الثاني: واقع المدارس الحكومية من حيث الكم والنوع

22

فيما يلي أبرز المعطيات والاستنتاجات التي أمكن الوصول إليها من خلال مراجعة البيانات المنشورة عن التعليم العام الفلسطيني من المصدرين الأساسيين. وهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم:

- **معدل الزيادة في عدد المدارس:** ارتفع عدد المدارس الحكومية من 1289 مدرسة في عام 2000/1999 إلى 1833 مدرسة حكومية (منها 720 مدرسة ذكور و726 مدرسة إناث و387 مدرسة مختلطة) لعام 2008/2007. وعليه. فإن عدد المدارس الحكومية خلال تلك الفترة قد زاد 544 مدرسة (منها 213 مدرسة للذكور و215 مدرسة للإناث و116 مدرسة مختلطة) بمعدل زيادة سنوية قدرها 4.2%.
- **معدل الزيادة لعدد الطلبة:** بالنسبة لعدد الطلبة في المدارس الحكومية. فقد ارتفع من 586.777 طالباً وطالبة لعام 2000/1999 إلى 766.730 طالباً وطالبة لعام 2008/2007. وبذلك تكون الزيادة السنوية لأعداد الطلبة قدرها 3.35%. ومن هنا. نجد معدل الزيادة السنوية للمدارس يفوق معدل الزيادة السنوية للطلبة. ولكن بنسبة متواضعة جداً.
- **معدل الطلاب للطالبات:** فيما يخص مقارنة مجموع الطالبات إلى الطلاب على نطاق جميع مراحل التعليم العام. فالنسبة بينهم شبيهة متساوية إلى حد كبير من الناحية الكمية.
- **رياض الأطفال:** أما أعداد رياض الأطفال والمدارس الحكومية حسب المرحلة التعليمية والمنطقة لعام 2008/2007. فتظهر في الجدول (1) أدناه:

جدول (1): أعداد المدارس الحكومية وتوزيعها على المراحل التعليمية المختلفة لعام 2008/2007

المدارس			رياض الأطفال	العدد في الأراضي الفلسطينية
مجموع	ثانوي	أساسي		
1,833	734	1,099	3	الأراضي الفلسطينية
1460	614	846	2	الضفة الغربية
373	120	253	1	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نلاحظ من الجدول الوارد أعلاه ما يلي:

- عدد رياض الأطفال التابع للحكومة شبه معدوم، فأغلب مؤسسات رياض الأطفال تتبع القطاع الخاص، إذ يبلغ عدد رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص 969 روضة في الأراضي الفلسطينية، فإذا قارنا عدد رياض الأطفال التابع للحكومة والتابع للقطاع الخاص، نرى أن الفرق شاسع وكبير جداً. وهذا يعني أن مرحلة رياض الأطفال تكون مكلفة للأسرة أكثر من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي. حيث إن مدارس التعليم الأساسي والثانوي تتزايد أعدادها أكثر من معدلات الزيادة للطلبة. وبالتالي، فإن قرار الأسرة بشأن تعليم أبنائهم يرجع إلى اختيار تلك الأسرة ودخلها. إن كان ضمن التعليم الحكومي أو الخاص ضمن مرحلة التعليم الأساسي والثانوي. أما في رياض الأطفال، فالأسرة تكون مقيدة لأن مؤسسات رياض الأطفال الحكومية يكاد ينعدم وجودها، ما يلزم الأسرة التي تشارك فيها المرأة في القوى العاملة بتكبد التكاليف العالية لإدخال أبنائها في رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص. وهذا بدوره، يكون بمثابة عائق كبير لعمل المرأة الفلسطينية ومشاركتها في سوق العمل (على سبيل المثال: في حال قامت المرأة بالعمل، ويوجد لها أطفال عدد 2 في رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص، فيما تكون ملزمة بدفع أقساط تزيد على الراتب الشهري الذي تعمل به، ما يزيد من أعباء المرأة الفلسطينية وقيودها على المشاركة في القوى العاملة).
- عدد المدارس والطلبة حسب المنطقة: إن عدد المدارس الحكومية في قطاع غزة أقل بكثير من عدد المدارس الحكومية في الضفة الغربية. وإذا قارنا ذلك بعدد الطلبة حسب المنطقة الجغرافية، فإن الجدول (2) أدناه يشير إلى أعداد الطلبة موزعين على الضفة الغربية والقطاع.

جدول (2): عدد المدارس والطلبة حسب المناطق جغرافياً للعام 2008/2007

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	عدد الطلبة في المدارس الحكومية
757615	235151	522464	

المصدر: وزارة التربية والتعليم

ويظهر أن طلاب قطاع غزة يشكلون 31% من مجموع طلبة فلسطين حسب جدول (2).

وبالرجوع إلى جدول (1) نجد أن مدارس قطاع غزة تشكل 20% من مجموع مدارس فلسطين. وهذا يعني أن هناك اكتظاظاً طلابياً أكبر في مدارس قطاع غزة مقارنة بمدارس الضفة. إذ إن نسبة الطلبة تفوق في هذه المنطقة بكثير نسبة المدارس المتوفرة. وقد يكون هذا الاكتظاظ أحد أسباب ضعف جودة التعليم في قطاع غزة مقارنة بالضفة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذا الاكتظاظ كان من الممكن أن يكون أكبر لو لم يكن أغلب سكان القطاع لاجئين يلتحقون بمدارس الوكالة ومواطنين.

- معدل عدد الطلبة لكل شعبة: على نطاق السنوات العشر الماضية، لم ينخفض بشكل ملحوظ عدد الطلبة لكل شعبة على نطاق جميع المراحل التعليمية، ما يعني بقاء متوسط عدد الطلبة للغرف الصفية شبه ثابت والذي يبلغ 34.3 طالباً لكل شعبة (بقسمة عدد الطلبة في المدارس الحكومية على عدد الشعب في المدارس الحكومية). وهذا يعد رقماً كبيراً لكل شعبة. وبالرغم من أن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي يقل عن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بنسبة تصل إلى 18%. نجد أن معدل الطلبة لكل شعبة في التعليم

الثانوي لا يتغير إلا بنسبة تقارب 4% عن معدل الطلبة لكل شعبة في التعليم الأساسي. وهذا ما سيوضحه الجدول (3):

جدول(3): معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الحكومية لسنوات مختارة

2008/2007	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	المرحلة والعام الدراسي
17.3	15.1	16.4	16.9	17.3	رياض الأطفال
33	33.7	34.4	34.8	35.2	الأساسي
31.2	31.4	31.5	31.6	31.3	الثانوي

المصدر: سجلات وزارة التربية والتعليم

نلاحظ ما ورد في هذا الجدول أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة في التعليم الثانوي هو شبه ثابت، ما يدل على أن وزارة التربية والتعليم تفتقد للسياسات التي من شأنها أن تعمل على تخفيض هذا المعدل الذي يعتبر بحد ذاته كبيراً. إننا نتحدث عن ما يقارب 31 طالباً أو طالبة لكل شعبة في المرحلة الثانوية. وهذا المعدل يُعتبر عالياً نسبياً إذا قورن بالمتوسط المعياري العالمي، وهو 22 طالباً وطالبة. كما أنه مطلوب أن تتناسب معدلات الطلبة لكل شعبة مع معدلات الالتحاق. فبالرجوع إلى المحور الأول نجد أن معدل الالتحاق بالثانوية العامة ينخفض عن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي أكثر من معدل انخفاض معدل عدد الطلبة لكل شعبة في التعليم الثانوي عن الأساسي. وهذا بدوره، يحتاج إلى المزيد من الشعب والغرف الصفية لمرحلة التعليم الثانوي. إضافة إلى أننا، أيضاً، بحاجة إلى زيادة شعب التعليم الأساسي. ولكن ليس بالقدر الذي نحتاجه للتعليم الثانوي.

• **الذكور والإناث في التعليم:** لم تختلف أي من النواحي الكمية من حيث التعليم ما بين الذكور والإناث، إن كان على صعيد عدد الطلبة أو عدد المدارس وعدد الشعب. فهي متساوية بعضها مع بعض من الناحية الكمية إلى درجة كبيرة. وإن كانت تختلف بنسب لا تذكر. وهذه الحقيقة هي ما تتميز به فلسطين عن سائر الدول العربية التي تعاني من الفجوات المتعددة على هذا الصعيد. إلا أن هذا يمثل حالة من التناقض ما بين التعليم والمشاركة في سوق العمل. إذ إنه في التعليم تتساوى الإناث مع الذكور، إلا أنه على نطاق المشاركة في سوق العمل نجد أن الفجوة كبيرة بين الرجال والنساء (معدل مشاركة الذكور 67% والإناث 13%). وقد يكون من الأسباب المؤدية إلى ذلك هو عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في سوق العمل الفلسطيني. أو كون الزواج يشكل مانعاً أكبر للنساء للعمل من الرجال. أو كون معدلات التسرب من المدرسة للذكور للعمل المبكر أعلى منها للإناث (سيتم تحليل ذلك لاحقاً).

• **المرافق المدرسية والتقنيات التعليمية:** تعتبر التقنيات التربوية من المحاور الرئيسية التي يمكن دراستها في كل من الالتحاق وجودة التعليم، إذ إن توفر هذه التقنيات من الأمور التي تؤثر في معدلات الالتحاق. والتي يزيد احتياجها كلما تقدم المستوى التعليمي. فإذا فحصنا المدارس من حيث مرافقها وتقنياتها التعليمية، نجد أن نسبة المدارس الحكومية التي تتوفر فيها مختبرات حاسوب تبلغ 57%. ما يعني أن ما يقارب نصف المدارس الحكومية تفتقد لمختبرات الحاسوب. أي أن ما يقارب نصف طلبة المدارس الحكومية يفتقدون لتعلم لغة العصر. هذا بشكل عام، وإذا أردنا أن نحقق المدارس الحكومية حسب الجنس ومدى توفر المرافق والتقنيات التعليمية فيها، نجد أنه لا توجد بيانات تدلنا على هذا النوع من الفحص. إن كان ذلك على نطاق بيانات الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني أو بيانات وزارة التربية والتعليم المنشورة. على أي حال، من خلال النظر إلى الجدول (4) أدناه، يمكننا أن نعلم مدى جاهزية المدارس الحكومية من حيث توفر التقنيات التعليمية بشكل تفصيلي. وهذا، بدوره، يدلنا على حاجة مدارس الإناث والذكور على حد سواء لهذه التقنيات، إذ إنها شبيهة متساوية من الناحية الكمية.

جدول (4): التقنيات التعليمية المتوفرة في مدارس الضفة وغزة للأعوام الدراسية 2006-99

العام الدراسي	مختبر حاسوب			مختبر علوم			مكتبة مدرسية		
	مجموع	غزة	ضفة	مجموع	غزة	ضفة	مجموع	غزة	ضفة
2000/1999	28%	44%	24%	42%	66%	36%	40%	66%	35%
2001/2000	33%	52%	29%	46%	73%	40%	45%	73%	39%
2002/2001	36%	55%	32%	53%	81%	47%	50%	79%	43%
2003/2002	37%	50%	34%	50%	70%	46%	53%	76%	47%
2004/2003	44%	68%	39%	52%	71%	48%	53%	64%	50%
2005/2004	49%	60%	46%	54%	68%	50%	58%	70%	55%
2006/2005	57%	73%	53%	57%	77%	52%	63%	83%	58%

المصدر: وزارة التربية والتعليم

نلاحظ من الجدول (4) أن هناك معدلات زيادة عالية من حيث توفر التقنيات التعليمية على اختلاف أنواعها. وهذا مؤشر جيد يعكس اهتمام الوزارة في هذا الجانب، إذ إن المسيرة التعليمية لا تصلح دون الاهتمام بالجانب التطبيقي للمواد التعليمية. غير أن النسب، بالرغم من هذا الاهتمام، لا تزال متواضعة. فنرى أن هناك عدداً كبيراً من المدارس تفتقد إلى هذه المرافق. ومن اللافت للنظر أن مدارس قطاع غزة تتوفر فيها هذه المرافق أكثر من الضفة الغربية في جميع السنوات وعلى اختلاف أنواع المرافق. وهذا، بطبيعة الحال، يدلنا على أهمية توجه الإنفاق على إنشاء المزيد من هذه المرافق في الضفة الغربية ضمن المرحلة المقبلة.

• الأثاث المدرسي:

- ° لم يلق الأثاث واللوازم المدرسية الاهتمام الكافي من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث تم التركيز فقط، على تأثيث المدارس الجديدة التي أنشئت من خلال الدول المانحة. ولم يتم تأثيث الغرف الصفية التي يقوم المجتمع المحلي أو مؤسسة «بكدار» ببنائها. أو تأثيث عمليات التوسعة في المدارس القائمة. كما أشارت خطة الوزارة الاستراتيجية إلى أن هناك عمليات صيانة للأثاث بنسبة 5% سنوياً.
- ° لا تتوافر في الإدارة العامة للوزم معلومات مفصلة أو دقيقة حول طبيعة التأثيث، سواء كان لأبنية جديدة أو ناتجاً عن عمليات التوسعة والإضافة، كما أنه لا توجد بيانات مفصلة حول أثاث المدارس حسب الجنس.
- ° يتم توزيع الأثاث حسب الأولويات التالية:
 - أ- تأثيث الأبنية المدرسية الجديدة وعمليات الإضافة والتوسعة.
 - ب- الاستجابة لمتطلبات الزيادة الصفية في التشكيلات المدرسية.
 - ت- إحلال الأثاث التالف.

وتبرز التحديات التالية على صعيد تأثيث المدارس:

1. الأثاث الناقص.
2. عدم توفر موازنة كافية للأثاث.
3. الحاجة إلى تطوير نوعية الأثاث.
4. الحاجة إلى توفير مستودعات لتخزين الأثاث من أجل التغلب على التأخر في عمليات التوريد.

وعليه، فإننا نلاحظ أنه لا يوجد أي بعد جندي ضمن أولويات الوزارة وتحدياتها في عملية التأثيث والمرافق المدرسية. حتى أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي من حيث تأثيث الغرف الصفية أو المرافق والتقنيات التعليمية. وأكبر ما يدل على ذلك فقدان البيانات التي تشير إلى الأبعاد الجنسانية من حيث المرافق المدرسية بمختلف أنواعها. ومن هنا، فإن الأولويات والتحديات، من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم، تنطلق من أساس احتياج رأس المال المادي وليس احتياج رأس المال البشري حسب تصنيفاته الاجتماعية.

• **الرسوب والتسرب:** عند تحليل الرسوب حسب الجنس نجد أن معدلات الرسوب قد انخفضت لكل من الذكور والإناث. ويمكن القول إن معدلات رسوب الإناث أقل من معدلات رسوب الذكور لجميع السنوات والمختلف الصفوف. ومن الجدير ذكره في موضوع الرسوب في المرحلة الثانوية حسب التخصص أن معدلات الرسوب في الصفوف العلمية أقل بكثير من معدلات الرسوب في الصفوف الأدبية، إذ إن معدلات رسوب الذكور في كل من العلمي والأدبي هي 0.59% و1.79% على التوالي. أما بالنسبة للإناث، فنجد أن معدلات رسوب الإناث في الصفوف العلمية 0.47% والصفوف الأدبية 0.01%. وعليه، نجد أن معدلات الرسوب عند الإناث أقل من الذكور على مختلف التخصصات حسب مرحلة الثانوية العامة. وهذا ما سيتم توضيحه وتأكيداه من خلال الجدول التالي.

جدول(5): نسب رسوب الطلبة حسب الجنس في المدارس الحكومية حسب المرحلة التعليمية في أعوام مختلفة

المجموع الكلي	ثانوي	أساسي	
1.4%	0.8%	1.5%	ذكور: (2006/2005)
1.1%	0.5%	1.2%	إناث: (2006/2005)
1.3%	1.5%	1.3%	ذكور: (2005/2004)
0.9%	0.6%	0.9%	إناث: (2005/2004)
2.1%	1.4%	2.1%	ذكور: (2001/2000)
1.8%	1.9%	1.8%	إناث: (2001/2000)

مصدر البيانات: وزارة التربية والتعليم

نلاحظ من الجدول المرفق ومن البيانات الواردة أعلى الجدول أن معدل رسوب الإناث هي أقل من الذكور في مختلف المراحل التعليمية ومجمل السنوات ومختلف التخصصات في المرحلة الثانوية. ما يجعلنا أمام حقيقة أن الإناث أقدر على مواصلة التحصيل العلمي من الذكور، وأن الإناث أقدر على البقاء والمواصلة ضمن الحلقة التعليمية، وهذا ما سنراه من خلال معدلات التسرب حسب الجنس وفق الجدول التالي:

جدول (6): معدلات التسرب حسب الجنس والمرحلة التعليمية في أعوام مختلفة

المجموع الكلي	ثانوي	أساسي	
1.2%	2.6%	0.9%	ذكور: (2006/2005)
1.1%	3.8%	0.6%	إناث: (2006/2005)
1.2%	2.2%	1.0%	ذكور: (2005/2004)
1.0%	3.3%	0.6%	إناث: (2005/2004)
1.8%	3.6%	1.6%	ذكور: (2001/2000)
1.6%	5.7%	1.1%	إناث: (2001/2000)

مصدر البيانات: وزارة التربية والتعليم

وعند تحليل ظاهرة التسرب نجد أن نسبة التسرب للطلبة الذكور في المرحلة الأساسية أعلى من نسبة التسرب للطالبات الإناث في المرحلة نفسها (0.9% و 0.6% على التوالي). وذلك في العام 2006/2005. أما في مرحلة الثانوية العامة، فتعكس الصورة. وتصبح نسبة التسرب للطالبات أكبر من نسبة التسرب للذكور. وهي على التوالي 3.8% و 2.6%. وعليه، نجد أن نسب تسرب الإناث عن الذكور ترتفع في المرحلة الدراسية الحاسمة والمهمة، بالرغم من أن معدلات الرسوب لهذه المرحلة التعليمية وغيرها من المراحل للإناث هي أقل من الذكور. ما يعني أن معدلات التسرب للإناث في مرحلة الثانوية العامة ليست بسبب ضعف المقدرة التعليمية، وإنما لأسباب أخرى تتعلق بالنمط الثقافي الذكوري السائد في المجتمع الفلسطيني. ومن ضمنها: الزواج المبكر ودخل الأسرة المنخفض الذي بدوره يؤدي إلى أن تقوم الأسرة بإخراج الإناث من التعليم على أساس أن الذكور هم أولى باكتساب التحصيل العلمي.

المحور الثالث: واقع الكادر التعليمي في المدارس الحكومية

نبدأ هذا الجزء باستعراض عدد من المعطيات المهمة (حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم) حول واقع الكادر التعليمي، وهي:

- بالاستناد إلى عدد من الدراسات لوزارة التربية والتعليم والخاصة بعملية تشخيص الكادر التعليمي، خلصت نتائجها إلى أن العديد من المعلمين والمعلمات ليسوا مدربين تدريباً كافياً. وأن تدريبهم لا يدعم تدريس المناهج. وأن الأنشطة العملية في الكتب وأدلة المعلمين غير مطبقة. كما أن مختبرات العلوم ومصادر التعليم والتعلم الأخرى غير مستخدمة بما فيه الكفاية. وأن الأساليب السائدة في التعليم هي المحاضرة، وذلك على نطاق مدارس الذكور والإناث. وعلى الرغم من تنظيم العديد من الدورات التدريبية أثناء الخدمة خلال الفترة 2001-2005، فإنها لم تكن كافية. تقوم الجامعات بتوفير التدريب ما قبل الخدمة للمعلمين والمعلمات. ولكن هذه البرامج غير مصممة لتزويد المعلمين بما يتطلبه تنفيذ المناهج الفلسطينية. ظهرت الحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة لتأهيل المعلمين في الجامعات. ويكون من شأنها أن تلعب دوراً رائداً في تأهيل المعلمين والمعلمات وفي نظام الإشراف والمتابعة لتلبية احتياجات قطاع التعليم.
- وللإطلاع عن كثب على واقع الكادر التعليمي والعاملين/ات في مدارس التعليم العام حسب النوع الاجتماعي لعام 2008/2007، لا بد من النظر إلى الجدولين (7) و(8) أدناه:

جدول(7): العاملون في المدارس الحكومية حسب الجنس وطبيعة العمل

المستخدمون والأذنة		الفتيون		المعلمون		الإداريون		المنطقة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
929	979	329	323	11570	10253	1493	1587	الضفة الغربية
169	526	95	78	4071	4272	414	527	قطاع غزة
1098	1505	424	402	15641	14526	1907	2114	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم

جدول(8): توزيع العاملين في المدارس الحكومية حسب الحالة التعليمية لعام 2008/2007

إناث	ذكور	الحالة التعليمية
60	50	ثانوية
5461	4359	دبلوم
12831	12008	بكالوريوس
477	897	ماجستير

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم

- بالاستناد إلى الجدول رقم (8) أعلاه والذي يتضح فيه أن عدد الإناث في كادر العاملين في المدارس الحكومية أعلى من عدد الذكور من حيث التحصيل العلمي وبنسب ليست بالقليلة (ففي الدبلوم تتفوق الإناث على الذكور بنسبة 20%، وفي البكالوريوس تتفوق الإناث على الذكور بنسبة 7%)، وذلك في جميع المراحل التعليمية باستثناء مرحلة الماجستير التي هي بالأساس قليلة، لأن قليلاً من يملك شهادة الماجستير يرتبطون بعمل المدارس الحكومية. (ففي الثانوية تتفوق الإناث على الذكور بنسبة 17%، وفي الدبلوم تتفوق الإناث على الذكور بنسبة 20%، وفي البكالوريوس تتفوق الإناث على الذكور بنسبة 7%).

وهذا بدوره، يعكس أن هناك وفرة من العاملات في المدارس الحكومية من حيث التحصيل العلمي. وبالرغم من هذا المؤشر الذي تبين لنا من حيث تفوق عدد العاملات على العاملين في المدارس من حيث التحصيل العلمي، فإننا نجد في الجدول (7) أن عدد الإناث ضمن المواقع الإدارية هو أقل من عدد الذكور على نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا بدوره، يعد من أحد تناقضات توصيف واقع كادر العاملين/ات في المدارس الحكومية، إذ إنه من المفترض أن يكون عدد الإناث في المواقع الإدارية أعلى من الذكور، لأن أعداد الإناث من حيث التحصيل العلمي أعلى من الذكور. هذا إذا كانت عملية التوظيف تراعي الكفاءة والشفافية والنزاهة.

- أما على نطاق كادر المعلمين والمعلمات، فنجد أن هناك تقارباً كبيراً فيما بينهم من الناحية العددية.
- بالرغم من النظرة الذكورية الموجودة في فلسطين من حيث الأعمال الفنية والحرفية، فإننا نجد أن أعداد الإناث ضمن كادر الفنيين في المدارس الحكومية أعلى من الذكور.

المحور الرابع: التعليم المهني والتقني

أهم القضايا والتحديات التي جاءت في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم العالي فيما يخص التعليم والتدريب المهني والتقني تمحورت حول ما يلي:

1. لا يزال الالتحاق في التعليم الثانوي متدنياً، إذ إن 4.8% من إجمالي عدد الطلبة في الثانوية للعام 2006/2005 ملتحقون في التعليم الثانوي المهني. أي أن نسبتهم زادت عن النسبة في العام 2000/1999 حيث بلغت 4%. على الرغم من أن نسبة الطالبات من مجموع الطلبة في الثانوية المهنية في ازدياد، وتشكل نسبة 30.8% في العام 2006/2005، والتحدي الرئيسي هو زيادة نسبة الطالبات، بالإضافة إلى تحسين تجهيز المدارس. وعلى سبيل المثال، تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد الطالبات الملتحقات في التعليم الفني هو صفر، وهناك عدد متواضع في التعليم الزراعي والصناعي، فيما يتركز التحاق الإناث في التعليم الشرعي والتجاري.
2. إن السبب الرئيسي لانخفاض نسبة الالتحاق في التعليم والتدريب المهني والتقني في الثانوية والتعليم ما بعد الثانوي هو سلبي في نظر المجتمع، حيث يعتبر أن الذين يقصرون في الدراسات الأكاديمية لا يلتحقون بالبرامج الأكاديمية، فينتهي بهم المطاف إلى التخصصات المهنية والتقنية. ولا يزال الإرشاد الوظيفي في المدارس والمؤسسات في مرحلة ما بعد الثانوية شبه معدوم، ما يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة، ويلزم بذل جهد خاص لجذب الإناث إلى الالتحاق في التعليم والتدريب المهني والتقني. بشكل عام، وخلق وعي يجعل هذا النوع من الدراسة مقبولاً اجتماعياً.
3. عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لإحداث التغيير اللازم في هذا المجال لكي يلائم موجة الاقتصاد العام، وقد يكون مثل هذا التغيير المستمر والتحديث للمرافق المادية والموارد التعليمية صعباً لما له من تكلفة مالية على الفلسطينيين.

3.2 واقع السياسات والبرامج المطروحة من قبل وزارة التربية والتعليم

حتى نستطيع أن نبني إطاراً متكاملًا وواضح المعالم حول واقع الخدمات المقدمة في قطاع التعليم العام وملامحها المستقبلية، لا بد أن نلخص التوجه الاستراتيجي لوزارة التربية والتعليم من حيث سياستها وبرامجها الإجرائية التي تعبر عن ما تنوي تنفيذه تجاه الشريحة المستفيدة من خدماتها.

وبعد أن قمنا بفحص واقع تلك الخدمات وتحليلها بالاستناد إلى الإحصاءات والبيانات حول قطاع التعليم العام، وخلصنا إلى عدد من الاستنتاجات، فإن تحليل هذه السياسات والبرامج سوف يساعدنا في معرفة إن كانت وزارة التربية والتعليم تعمل بالانسجام مع الواقع الذي قمنا بتحليله في الفصل السابق أم لا.

وسوف نركز محاور تحليلنا من منظور النوع الاجتماعي للتوجه الاستراتيجي لوزارة التربية والتعليم وفقاً للمحاور التالية:

- أهم سياسات وزارة التربية والتعليم.
- غايات البرامج الإجرائية للوزارة.
- طبيعة البرامج الإجرائية فيما يخص التعليم العام والموازنات المخصصة لها.

أما أهم سياسات وزارة التربية والتعليم فيما يخص التعليم العام (حسب وثائق وإصدارات وزارة التربية والتعليم):

1. **التعليم للجميع:** التزام الوزارة بتوفير التعليم لجميع الأطفال في سن المدرسة ذكوراً وإناثاً. وزيادة الالتحاق في التعليم الجيد لمختلف المستويات. مثل: التعليم المهني والتعليم غير النظامي.
2. **النوع الاجتماعي:** اتخاذ التدابير التي من شأنها جسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكور في معدلات إنهاء المراحل على جميع المستويات ولجميع أنواع التعلم. خاصة مشاركة الإناث في التعليم والتدريب المهني والتقني. وسيتم توظيف عدد أكبر من الإناث في مجال التعليم وعلى جميع المستويات. ولا سيما المناصب العليا لصنع القرار.
3. **الحد من الفقر:** من خلال إنشاء الشعب والمدارس وبرامج التعليم غير النظامي في التجمعات والمواقع الجغرافية التي يرتفع فيها معدلات الفقر.
4. **الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة:** دمج الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية على جميع المستويات.
5. **التركيز على النوعية:** تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتأهيل المعلمين. ومراجعة وتطوير المناهج الفلسطينية. وكذلك الكتب المدرسية.
6. **العلاقة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** ربط التعليم. خاصة مرحلة ما بعد التعليم الثانوي. مع سوق العمل واحتياجات المجتمع.
7. **العلوم والتكنولوجيا:** تحسين تعليم العلوم والتكنولوجيا. وستولي الوزارة اهتماماً خاصاً لتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم على جميع المستويات والدراسات المرتبطة بالحاسوب.
8. **دور القطاع الخاص:** تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم على جميع المستويات في جميع أنواع التعليم. وفي الوقت نفسه تحسين الإشراف على المؤسسات التعليمية الخاصة لضمان الجودة.
9. **الوحدة الجغرافية:** توفير جميع متطلبات واحتياجات قطاع غزة. كما هي الحال في الضفة الغربية.
10. **دعم التعليم في القدس العربية.** بالرغم من أن الإشارة إلى القدس جاءت خجولة وبدون تفصيل للبرامج والسياسات الضرورية لدعم قطاع التعليم هناك.

ملاحظات تحليلية لسياسات الوزارة من منظور النوع الاجتماعي:

- تتلاءم السياسات المطروحة إلى حد كبير مع المشاكل الواقعية الموجودة في قطاع التعليم. إذ إنها ركزت في سياساتها رقم (1) على زيادة معدلات الالتحاق لجميع المستويات التعليمية. بما فيها التعليم المهني وذلك للذكور والإناث. مع أخذ بعد النوع الاجتماعي في سياستها رقم (2) لتعزيز مشاركة الإناث في التعليم والتدريب المهني والتقني. إذ إن نسبة التحاق الإناث في هذا الحقل متدنية. مقارنة بالحقول التعليمية الأخرى ضمن التعليم العام. وهذا ما تبين معنا في تحليل واقع التعليم العام في الفصل السابق.
- فالسياسة رقم (1) و(2) هما متطلبات أساسية لتحقيق السياسة رقم (6) التي تهدف لربط احتياجات سوق العمل مع التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمعدل مشاركة المرأة في قطاع الخدمات يمثل النصف تقريباً. بينما معدل مشاركتها في القطاعات المهنية والتقنية منخفض جداً. وحتى نستطيع أن نحقق توازن مشاركة المرأة على مجمل

القطاعات الاقتصادية. لا بد أن نعزز تعليمها في الفروع التعليمية التي تنسجم مع القطاعات الاقتصادية التي تنخفض مشاركة المرأة فيها. وعليه، فبوجود سياسات تعزز التحاق تعليم المرأة في الفروع المهنية والتقنية، سيتعزز انتقالها من الأعمال الخدمية النمطية للمرأة إلى الأعمال الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ورد في سياسة رقم 6.

• بالرجوع إلى السياسة رقم (3) التي تهدف للحد من الفقر من خلال إنشاء المدارس والشعب التعليمية والبرامج التعليمية للمناطق والتجمعات التي تعاني من الفقر. وحتى تكون السياسة تلك السياسة منسجمة مع سياسة النوع الاجتماعي رقم (2)، لا بد أن لا يقتصر بعد سياسة الحد من الفقر على البعد الجغرافي فقط، إذ إنه يجب أن تأخذ هذه السياسة بعد النوع الاجتماعي أيضاً. فالنساء التي تتراأس أسراً تعد من أكبر الظواهر الاجتماعية في فلسطين المؤدية إلى الفقر (تقرير UNDP لعام 2001)، وعليه، فلا بد لوزارة التربية والتعليم أن تأخذ بعد النوع الاجتماعي في سياسة الحد من الفقر، وأن لا يقتصر بعد هذه السياسة على النطاق الجغرافي فقط.

31

• كان من الضروري للسياسة رقم (7) أن تولي الإناث اهتماماً خاصاً فيها. حيث إن قطاع تكنولوجيا المعلومات يعد من أقل القطاعات التي تشارك فيه المرأة، فمعدل مشاركة المرأة لهذا القطاع لا يتخطى 2%. وعليه، فمن الضروري تفعيل وزيادة معدلات التحاق الإناث بهذا الفرع التعليمي الهام. هذا بالإضافة إلى أهمية زيادة الاهتمام بمدارس الإناث بالذات من حيث المرافق التكنولوجية فيها، بهدف تعزيز اهتمامهن بهذا الحقل التعليمي، ما يؤدي إلى زيادة مشاركتهن ضمن هذا القطاع على النطاق العملي والفعلي.

• من الجدير ذكره ضرورة اهتمام سياسة النوع الاجتماعي بتوظيف عدد أكبر من الإناث في مجال التعليم وعلى جميع المستويات، لا سيما المناصب العليا لصنع القرار، وذلك لمواجهة إشكالية انخفاض تواجد الإناث في المراكز الوظيفية العليا ضمن قطاع التعليم العام. هذا بالإضافة إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمي، جُذ أن المراكز الوظيفية للإناث قد قلت، وهذا ما تبين معنا في الفصل السابق. وعليه، فالاهتمام بهذا الجانب يعزز التوازن تجاه قضايا النوع الاجتماعي. وبالتالي يهيئ الأرضية الخصبة لكي تكون موازنة وزارة التربية والتعليم أكثر حساسية لقضايا النوع الاجتماعي.

• كان من الأفضل أن يتوفر في سياسة النوع الاجتماعي ركن يتحدث عن توفير قاعدة بيانات مفصلة، حسب النوع الاجتماعي، ضمن المعلومات التفصيلية، حسب جنس المدرسة. إذ إنه من أحد المشاكل التي واجهتنا في الفصل السابق توفر البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي في بعض جوانب التحليل.

البرامج الإجرائية لوزارة التربية والتعليم:

تعتبر البرامج الإجرائية والموازنات المخصصة لها بمثابة الذراع التنفيذية للسياسات. ولكي نستطيع أن نبني خليلاً متكاملًا، فلا بد أن نخصص البرامج الإجرائية للوزارة، لكي نحدد مدى التزامها بتنفيذ تلك السياسات، التي وجدنا فيها أنها تسعى لحل عدد من الإشكالات التعليمية حسب قضايا النوع الاجتماعي وليس معظمها. فعلى أي حال، خلّيل البرامج الإجرائية والموازنات المخصصة لها سيدلنا بشكل مباشر على مخرجات الخدمات المقدمة للجمهور ضمن قطاع التعليم العام، وبدورنا سنقوم بتحليلها للتعرف على إثرها من منظور النوع الاجتماعي (انظر جدول 9 أدناه).

جدول (9): البرامج وموازنتها في قطاع التعليم الفلسطيني

مجموع نفقاته على نطاق 2012-2008	نوع النفقات	البرنامج الإجرائي
5372.7	جارٍ	1. توفير البيئة المادية والتعليمية للطلبة الجدد. بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة
104425.4	رأسمالي	
96212.9	جارٍ	2. توفير البيئة المادية والتعليمية للاحتفاظ بالطلبة. بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة. والذين يمرون بظروف صعبة
203628.4	رأسمالي	
24482.4	جارٍ	3. توفير البيئة المادية والتعليمية للاحتفاظ بطلبة القدس
0	رأسمالي	
16630.2	جارٍ	4. تطوير وتقييم مناهج التعليم النظامي (1-12)
543.5	رأسمالي	
105	جارٍ	5. تحسين وتفعيل التقنيات التربوية في المدارس بما يتناسب مع حاجة المنهاج والمستجدات التكنولوجية الحديثة.
1841	رأسمالي	
14660.3	جارٍ	6. تحسين الخدمات الصحية والإرشادية والأنشطة الطلابية
25311.6	رأسمالي	
25000	جارٍ	7. تطوير استراتيجية موحدة لعملية التدريب أثناء الخدمة وقبلها
0	رأسمالي	
6995.4	جارٍ	8. تنفيذ استراتيجية التدريب أثناء الخدمة
1239.7	رأسمالي	
219.5	جارٍ	9. تطوير معايير ووسائل تقييم الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة
80	رأسمالي	
31995.8	جارٍ	10. إجراء اختبارات أدائية على كل مستويات النظام التربوي
546.1	رأسمالي	
3813.8	جارٍ	هناك 14 برنامجاً آخر تتعلق بالأمور الإدارية للوزارة من حيث أمور تتعلق بالحوسبة والأنظمة والقوانين واليات التنسيق والتخطيط والرقابة وتطوير الكادر الإداري والإشراف الإداري للوزارة
2661.9	رأسمالي	
225488	جارٍ	المجموع
339731.5	رأسمالي	
565219.5	كلي	

المصدر: وزارة التربية والتعليم

ملاحظات تحليلية على برامج عمل الوزارة:

- شكلت مجموع النفقات من حيث البرامج الإجرائية التطويرية على قطاع التعليم العام ما نسبته 14% من المجموع الكلي لنفقات وزارة التربية والتعليم العالي.
- شكل عدد البرامج الإجرائية التطويرية لقطاع التعليم العام 24 برنامجاً، منها 10 برامج تتلاءم مع السياسات المطروحة و14 برنامجاً تتعلق بأمر إدارية للوزارة. هذا من حيث عدد البرامج. أما من حيث النفقات المرصودة، فقد شكلت البرامج المنسجمة مع سياسات الوزارة 98% والبرامج الإدارية 2%.
- نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع البرامج الموجودة لا تنسجم إلا مع أربع سياسات، فقط. من أصل 10 سياسات مطروحة من قبل وزارة التربية والتعليم.
- بُعد النوع الاجتماعي غائب تماماً في البرامج الإجرائية، فكان من الأجدر أن نجد كل برنامج قد أخذ البعد الخاص بقضايا النوع الاجتماعي، والذي يمكن أن يوجد في جميع البرامج الموجودة.
- على سبيل المثال، مثلما وجدنا توفير البيئة المادية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة ولطلبة القدس، فمن المهم أن نجد توفير البيئة المناسبة للإناث في مرحلة الثانوية لتقليل معدلات تسرب الفتيات في هذه المرحلة أكثر من الذكور (إحدى الحقائق التي برزت معنا في الفصل السابق).
- بالرجوع إلى البرنامج السادس الذي يهدف إلى تحسين الخدمات الصحية والإرشادية والأنشطة الطلابية، وحيث إن الاحتياجات الصحية في مدارس الإناث تختلف عن الذكور، إضافة إلى أن الأنشطة الطلابية للإناث تختلف عن الذكور، فمن المفترض أن يكون هذا البرنامج مفصلاً حسب احتياجات النوع الاجتماعي، وإلا فسوف تتشكل فجوة على أساس النوع الاجتماعي إذا تم تنفيذ هذا البرنامج بصورته العمياء تجاه قضايا النوع الاجتماعي.
- من المهم أن نجد اهتمام البرنامج الخامس بالمرافق التقنية، والتي وجدنا في الفصل السابق أنه بالرغم من معدلات زيادتها في المدارس، فإنه لا يزال هناك العديد من المدارس تفتقد لهذه المرافق، ولكن يجب أن يكون الاهتمام بالمرافق التقنية في مدارس الإناث أكثر من الذكور، وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والذي تتواجد فيه بنسب قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- هناك أربعة برامج (7-10) في الجدول أعلاه، وهي أكثر البرامج المخصص لها نفقات، ومضمون هذه البرامج يتمحور نحو بناء الكادر التعليمي وتطويره، إلا أن جميع هذه البرامج خلت من التركيز على قضايا النوع الاجتماعي، إذ إن الكادر التعليمي يوجد له عدد من الفجوات على أساس النوع الاجتماعي، وهذا ما تبين معنا في الفصل السابق عند تحليل الواقع. كما أن سياسة النوع الاجتماعي لوزارة التربية والتعليم قد أخذت جزئية الكادر التعليمي من منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، إلا أن البرامج الإجرائية للوزارة قد بعدت عن الواقع والسياسة الخاصة بها، عندما تعاملت بوجهة نظر عمياء لقضايا النوع الاجتماعي لهذه البرامج.

أما فيما يخص البرامج الإجرائية التي تنوي وزارة التربية والتعليم العالي تنفيذها في الفترة المقبلة ضمن التعليم والتدريب المهني والتقني، فهي كما يلي:

• **بهدف تحقيق الغاية (1):** «توفير فرص الالتحاق بالتعليم المهني والتقني». هناك أربعة برامج إجرائية:

1. إنشاء كليات تقنية ومدارس ووحدات مهنية جديدة وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس والكليات القائمة، مع ضمان استهداف الفتيات بإنشاء مدارس/ وحدات خاصة أو مختلطة.
2. توفير قوانين وأنظمة وآليات قبول مشجعة ومحفزة وميسرة للالتحاق بالتعليم المهني والتقني، وتراعي ذوي الاحتياجات الخاصة (إعاقات، فقراء، محررين...).
3. إنشاء نظام فعال للإرشاد والتوجيه المهني يرشد خيارات الطلبة، ويشجعهم على الالتحاق ضمن نظرة شمولية ونظرة خاصة إلى التحاق الفتيات.
4. تعزيز قدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة.

• **بهدف تحقيق الغاية(2):** «تحسين نوعية التعليم والتعلم». هناك أربعة برامج إجرائية:

1. تطوير المناهج وفق نظام الوحدات المنهجية المتكاملة تدريجياً، وفق تخصصات ومستويات ذات أولوية مع ضمان استهداف تخصصات الفتيات.
2. تطوير البنية التحتية (أبنية وأثاث وتجهيزات) للتعليم المهني والتقني.
3. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية فعالة، متكاملة، قابلة للنقل والتأثير، وذلك على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، ومأسسة تعاون تدريبي متوسط وطويل الأمد، بحيث يكون مبنياً على الطلب؛ طلب الوزارة، وليس على العروض من قبل مزودي التدريب المحليين والخارجيين.
4. مراجعة تقويم، وإثراء وتعزيز نماذج ووسائل التعليم والتعلم المستخدمة حالياً، واستحداث ومأسسة نماذج ووسائل جديدة تتناسب مع السياق الفلسطيني (ICT,E-Learning). (Blender learning).

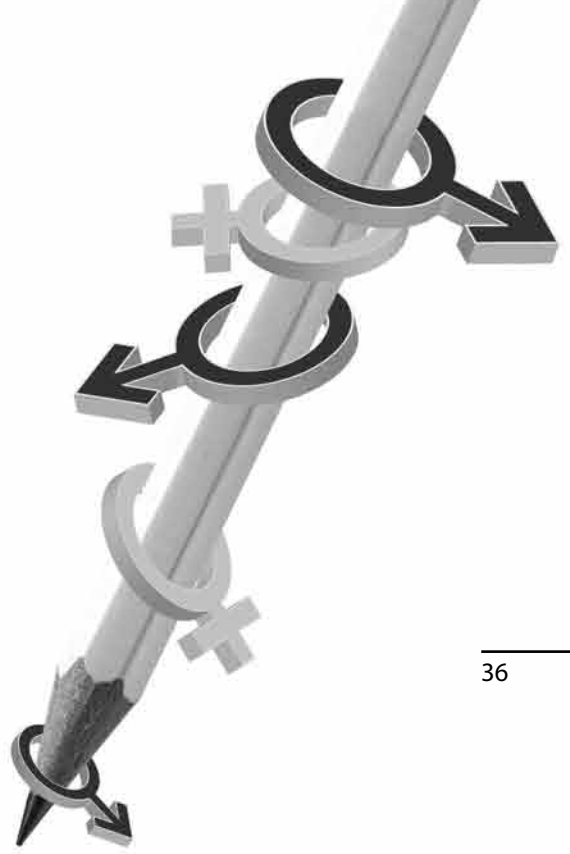
• **بهدف تحقيق الغاية (3):** «تطوير الأنظمة المالية والإدارية وتحسين نجاعة الأداء». هناك سبعة برامج إجرائية:

1. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم المهني والتقني، وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالتمويل.
2. تنمية القدرات والإمكانات لتوفير التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم المهني والتقني.
3. تطوير نظام إداري- مالي لتوزيع واسترداد القروض الطلابية وتدويرها.
4. العمل على اعتماد تصنيف وظيفي موحد للعاملين في مؤسسات التعليم المهني والتقني ورفع كفاءاتهم.
5. حوسبة الأنظمة الإدارية للتعليم المهني والتقني.
6. تكريس آليات العمل الجماعي والتعاون بين الوزارة ومؤسسات التعليم المهني والتقني ومكوناتها، من جهة، وبين المؤسسات ذاتها، من جهة أخرى.
7. العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني والتقني.

ملاحظة هامة: هذه البرامج الإجرائية التابعة للغاية (3) هي استهداف مشترك لقطاع التعليم العالي وقطاع التعليم المهني والتقني.

ملاحظات تحليلية حول البرامج الإجرائية الخاصة بفرع التعليم المهني والتقني:

- نلاحظ من البرنامج الثالث ضمن الغاية (1) أن هناك اهتماماً بالفتيات لزيادة نسبة التحاقهن بالتعليم المهني من خلال نظام الإرشاد والتوجيه المهني وإنشاء المدارس المهنية للفتيات. وهذا توجه إيجابي. إذ إن نسبة الفتيات في هذا الفرع التعليمي هي قليلة مقارنةً بالفروع التعليمية الأخرى ضمن قطاع التعليم العام. إلا أنه بحاجة إلى الإسناد في البرامج الإجرائية الأخرى. أي تضمين النوع الاجتماعي في البرامج الإجرائية ضمن الغاية (2) و(3).
- نجد أن قضايا النوع الاجتماعي غائبة في البرامج الإجرائية التابعة للغايتين الثانية والثالثة. إذ إن هذه البرامج ضمن هاتين الغايتين تهدف إلى تحقيق تحسين نوعية التعليم والتعلم. إضافة إلى تحسين الأداء. وعليه. إذا كانت الوزارة تسلط اهتمامها على زيادة معدل التحاق الفتيات في التعليم المهني فقط. ولا تعزز ذلك بالبرامج الإجرائية الموجودة التابعة للغايتين الأخيرتين. فهذا يعني أننا يمكننا أن نحصل على زيادة لمعدل التحاق الفتيات. ولكن دون كفاءة علمية.
- وعليه. وحتى يكون الإطار متكاملًا. لا بد من أخذ بعد النوع الاجتماعي الذي هو الأساس موجود كإحدى سياسات الوزارة ضمن البرامج الإجرائية للغايات الثلاث. حتى نضمن إيجاد جيل من الفتيات يستطيع تحقيق توازن تواجه المرأة في مجمل القطاعات الاقتصادية ضمن سوق العمل.



تقييم خدمات قطاع التعليم العام من وجهة نظر الفئات المستفيدة منها على أساس النوع الاجتماعي

تحليل خدمات

قطاع التعليم العام

من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة

يهدف هذا الجزء إلى عرض ومناقشة نتائج المسح الميداني لوجهات نظر المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات في خدمات التعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي. وتأتي هذه النتائج على درجة كبيرة من الانسجام مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجزء السابق عند تحليل الإحصاءات والمعطيات المنشورة حول التعليم العام الفلسطيني.

1.3 تقرير تحليلي أولي لنتائج مسح المعلمين والمعلمات

أولاً: منهجية المسح

كان إطار المعاينة عبارة عن العدد الكلي للمعلمين والمعلمات العاملين والعاملات في السلك التعليمي الحكومي. وبناء على البيانات المتوفرة من وزارة التربية والتعليم العالي للعام 2009/2008 للضفة الغربية، والبيانات المتوفرة لقطاع غزة للعام 2008/2007. وقد كانت هذه البيانات متوفرة حول حسب الجنس والمديرية.

وقد تم تصميم عينة عشوائية طبقية ذات مرحلتين. حيث تم تقسيم المجتمع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ثم تم توزيع المعلمين والمعلمات حسب المديرية والجنس.

وصل حجم العينة إلى 404 معلمين ومعلمات. حيث كانت منهجية اختيارهم كالتالي:

1. تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث تم إعطاء كل منطقة مجموعة تتناسب مع حجمها.
2. ومن ثم تم تقسيم كل منطقة إلى مديريات. حيث تم أيضاً إعطاء مجموعة لكل مديرية تتناسب مع حجمها.
3. ومن ثم تم استخدام طريقتين لاختيار المعلمين والمعلمات:
 - ° الطريقة الأولى: من خلال الاتصال ببعض المدارس والحصول على عناوين للمعلمين أو الطلبة. خاصة أثناء تقدم طلبة الثانوية العامة للامتحانات.
 - ° والطريقة الثانية: من استخدام منهجية كرة الثلج المتدرجة من خلال مؤسسات ومعارف.

وقد تم تحديد حجم العينة لاعتبارات رئيسة. أهمها:

1. الاعتبارات المالية: حيث ساهمت محدودية المصادر المالية في تحديد حجم العينة.
2. كما عزز ذلك التوجه أيضاً هدف الدراسة. والتمركز حول انطباعات وتوجهات عامة في سياق هدف البحث. وليس الهدف تعميم نتائج على مستوى مجتمع الدراسة.

ثانياً: تحليل النتائج

1. خلفية عامة حول خصائص المعلمين والمعلمات المشاركين والمشاركات في البحث ضمن متغيرات مختلفة

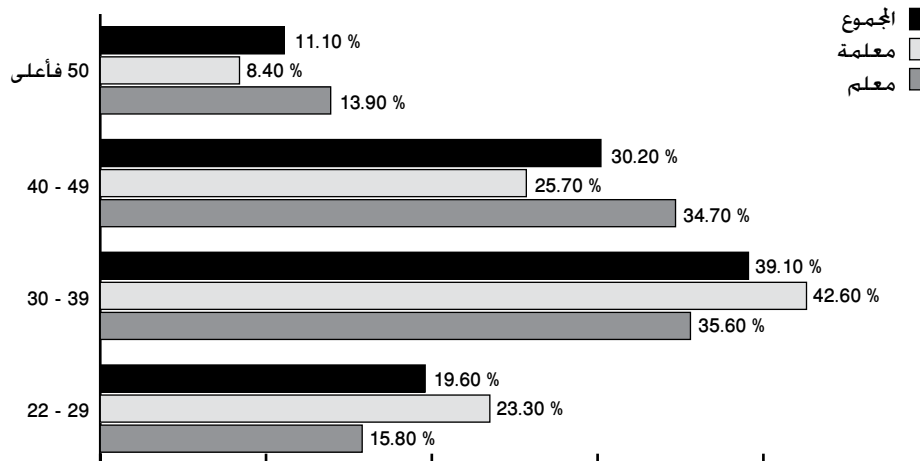
التوزيع النسبي لأفراد العينة (المعلمين والمعلمات) حسب متغيرات مختلفة: كان التوزيع النسبي للعينة حسب النوع الاجتماعي متساوياً. 50% معلمون. و50% معلمات. وتوزعت العينة مناطقياً كالتالي: 67% في الضفة الغربية، و33% في قطاع غزة. وكانت خمس العينة حسب العمر تقع ما بين 22 و29 سنة. فيما كانت النسبة الأعلى 69% تقع في الفئة العمرية 30-49 عاماً. وكانت ما نسبته 11% فوق الخمسين عاماً.

جدول رقم (10): مؤشرات ديمغرافية لأفراد عينة المعلمين والمعلمات

المنطقة		الضفة الغربية		قطاع غزة	
		67.1%		32.9%	
الفئة العمرية		49-40	39-30	29-22	50 وأعلى
		30.2	39.1	19.6	11.1
الجنس		ذكر		أنثى	
		51.0		49.0	
المستوى التعليمي		دبلوم عالٍ	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ماجستير
		3.2	78.4	8.7	9.7
مدة الخدمة في سلك التعليم		20-11	10-5	أقل من 5 سنوات	أكثر من 20
		34.9	27.5	23.5	14.1
الدرجة الوظيفية		3	2	1	7
		31.7	10.4	4.5	2.0
الحالة الزوجية		أعزب	متزوج	غير ذلك	
		14.2	83.0	2.8	

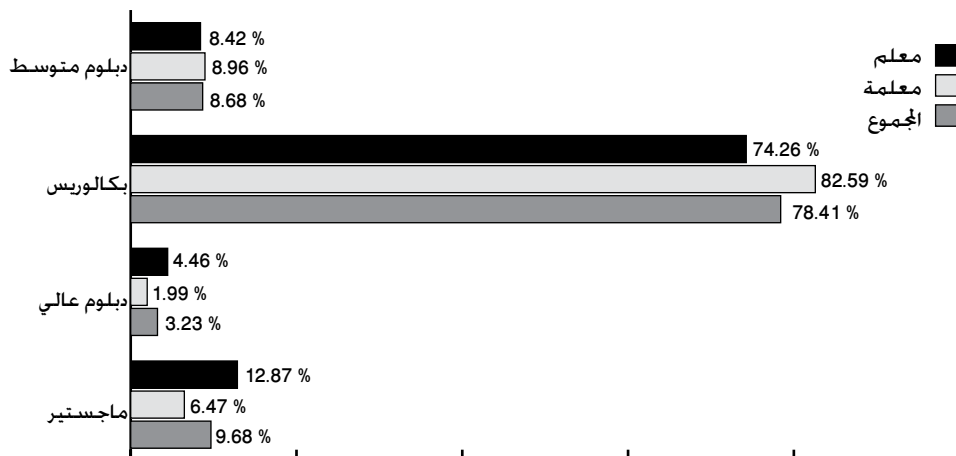
التوزيع العمري: وبالنسبة للتوزيع العمري حسب النوع، كانت المعلمات في الفئات العمرية الأصغر عمراً، حيث تقل أعمار 62% منهن عن 40 عاماً. فيما كان 51% من المعلمين من الفئة العمرية ذاتها.

شكل رقم (3): التوزيع العمري حسب النوع الاجتماعي



التحصيل التعليمي: تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من المعلمين والمعلمات يحملون شهادة البكالوريوس (78%) (بواقع 83% معلمات و74% معلمين). وكان التحصيل العلمي لـ 17% من المعلمين دبلوماً عالياً وماجستيراً. فيما كان التحصيل ذاته لـ 7% من المعلمات.

شكل رقم (4): التحصيل العلمي حسب النوع



39

الخدمة في سلك التعليم: تشير البيانات إلى أن متوسط سنوات الخدمة لدى المعلمين تصل إلى 12.5 سنة، في حين كانت للمعلمات 10.6 سنة. وفي السياق ذاته، تصل خدمة 17% من المعلمين إلى أكثر من 20 عاماً، فيما كانت خدمة 11% من المعلمات كذلك. في حين كانت سنوات الخدمة الأخرى متقاربة إلى حد ما بين المعلمين والمعلمات.

الدرجة الوظيفية: تقع الدرجة الوظيفية لـ 10% من المعلمات ما بين الدرجتين السابعة والسادسة، فيما كانت الدرجة ذاتها لـ 4% من المعلمين. في حين تقع درجة 40% من المعلمين ما بين الدرجتين الأولى والثالثة، فيما كانت الدرجة ذاتها عند 32% من المعلمات. في حين تقع 35% من المعلمات في الدرجة الرابعة، وكانت درجة 28% من المعلمين كذلك.

جدول رقم (11): سنوات الخبرات للمعلمين والمعلمات

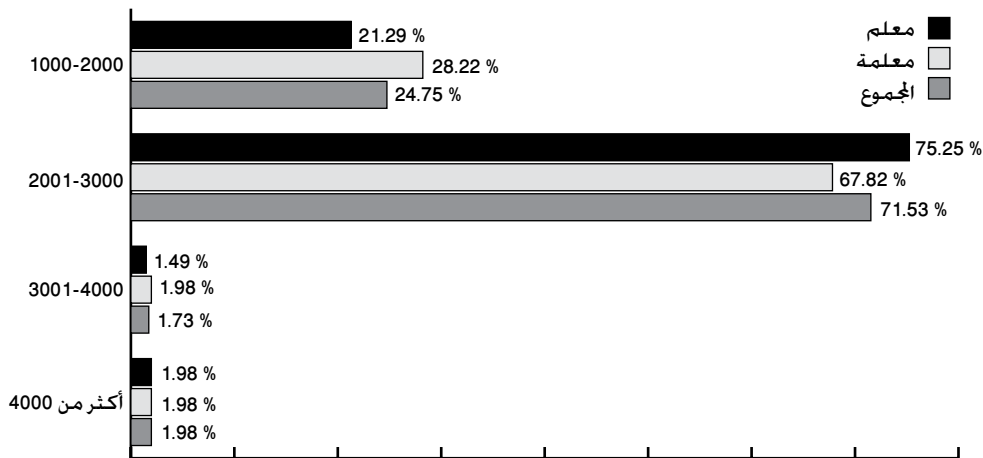
معلمون	معلمات	المجموع	
23.3%	23.8%	23.5%	أقل من 5 سنوات
25.2%	29.7%	27.5%	5-10 سنوات
34.7%	35.1%	34.9%	11-20 سنة
16.8%	11.4%	14.1%	أكثر من 20 سنة

الراتب: ارتبط دخل المعلمين والمعلمات على درجتهم الوظيفية. فقد كان دخل 28% من المعلمات يقع بين 1000-2000 شكيل. فيما كان كذلك دخل 21% من المعلمين. وكان راتب 75% من المعلمين يقع بين 2001 - 3000 شكيل. في حين كان كذلك راتب 68% من المعلمات.

جدول رقم (12): الدرجة الوظيفية للمعلمين والمعلمات حسب الجنس

الدرجة الوظيفية	المجموع	معلمة	معلم
1	%4.5	%3.3	%5.6
2	%10.4	%9.4	%11.3
3	%21.0	%19.4	%22.6
4	%31.7	%35.0	%28.2
5	%25.8	%23.3	%28.2
6	%4.8	%7.8	%1.7
7	%2.0	%1.7	%2.3

شكل رقم (5): الدخل جراء الوظيفة



عدد الطلبة في مدارس المعلمين والمعلمات: تشير البيانات إلى أن متوسط عدد الطلبة في مدارس الذكور (المعلمين) تصل إلى 562 طالباً. في حين كانت في مدارس الإناث (المعلمات) 591 طالبة. وفي السياق ذاته، تعد مدارس 26% من المعلمات أكثر من 800 طالبة، في حين تعد مدارس 17% من المعلمين كذلك.

جدول رقم (13): متوسط عدد الطلبة في المدارس حسب الجنس

مدارس معلمين	مدارس معلمات	المجموع	عدد الطلبة في المدرسة
%10.1	%9.0	%9.5	300-130
%34.2	%30.3	%32.3	500-301
%38.7	%34.3	%36.5	800-501
%7.5	%13.4	%10.5	1000-801
%9.5	%12.9	%11.3	أكثر من 1000

عدد الحصص الأسبوعية: تشير البيانات إلى أن متوسط الحصص الأسبوعية لدى المعلمين يصل إلى 21.5 حصة، في حين يصل متوسطها، حسب تصريح المعلمات، إلى 22.0 حصة أسبوعياً. وفي السياق العام حسب التوزيع النسبي للعبء الأسبوعي، تشير البيانات إلى عدم وجود فروق ذات دلالة نسبياً في العبء التدريسي بين المعلمين والمعلمات ضمن الفئات الحصصية الأسبوعية المبينة في الجدول أدناه.

جدول رقم (14): العبء الأسبوعي للتدريس حسب الجنس

معلمون	معلمات	المجموع	
%3.0	%2.5	%2.7	10-6
%5.9	%3.5	%4.7	15-11
%23.3	%22.8	%23.0	20-16
%62.9	%63.9	%63.4	26-21
%5.0	%7.4	%6.2	أكثر من 26

41

متوسط عدد الطلبة لكل شعبة: تشير البيانات إلى أن متوسط عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس الذكور تصل إلى 34.7 طالباً، في حين يصل عدد الطالبات في مدارس الإناث إلى 35.5 طالبة لكل شعبة. وفي المجال ذاته، تشير البيانات إلى أن متوسط عدد الطلبة لكل شعبة تدريسية يزيد على 30 طالبة لدى 89% من مدارس المعلمات، فيما كانت كذلك لدى 83% من مدارس المعلمين.

جدول رقم (15): متوسط عدد الطلبة لكل شعبة حسب الجنس

معلمون	معلمات	المجموع	
%2.0	%1.5	%1.7	19 - 10
%14.9	%9.4	%12.1	29-20
%47.5	%50.5	%49.0	39-30
%34.7	%37.6	%36.1	49-40
%1.0	%1.0	%1.0	50 وأكثر

المواد التدريسية: صرح 59% من المعلمين المشاركين في المسح بأنهم يدرسون مادة واحدة فقط، فيما صرح بذلك 54% من المعلمات، في حين يقوم بتدريس مادتين تدريسيتين 28% من المعلمات، و24% من المعلمين.

جدول رقم(16): عدد المواد التي يدرسها كل من المعلمين والمعلمات

معلم	معلمة	المجموع	
%58.9	%54.5	%56.7	1
%23.8	%28.2	%26.0	2
%8.9	%10.9	%9.9	3
%3.5	%4.0	%3.7	4
%5.0	%2.5	%3.7	أكثر من 5



ماذا نقرأ من هذه البيانات:

- حسب ما تشير إليه البيانات فيما يتعلق بالتوزيع العمري، يصل متوسط أعمار المعلمين والمعلمات إلى 37.65 سنة بواقع (38.95 متوسط عمر المعلمين، وللمعلمات 36.32 سنة). وهذا يعني، بشكل عام، أن جيل المدرسين هو الجيل الجديد، الذي أنهى تحصيله العلمي مع بداية إنشاء السلطة الفلسطينية. وارتباطاً بذلك، فالأغلبية المطلقة من المعلمين والمعلمات يحملون شهادة البكالوريوس. والأقلية فقط حمل شهادة الدبلوم. هذا الواقع ارتبط أيضاً بعملية التقاعد، وعملية الاستبدال بالجيل الجديد كجزء من تطوير العملية التربوية. وفي السياق ذاته، كانت سنوات الخبرة بالمتوسط للمعلمين والمعلمات لا تزيد على 11 عاماً.
- إن دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية خلق واقعاً يعزز الأجداب للوظيفة العمومية في سلك التربية والتعليم، خاصة للمعلمات. حيث يتوفر الأمان بشكل أكبر للنساء. هذه النزعة ترجمت من خلال دور المؤسسة الاجتماعية في فرض توجهات وسياسات لتوجيه النساء إلى سوق العمل من خلال اختيار النساء نوعية التعليم التي تؤدي في النهاية إلى وظيفة عمومية في سلك التعليم.
- إن ارتفاع القيد في التعليم، خاصة للفتيات، عمل على رفع مشاركة النساء في وظائف سلك التعليم كحاجة ملحة لتلبية هذا الاحتياج. وبالرغم من ذلك ما زالت الحاجة أكثر لتوظيف نساء، فالاحتفاظ أعلى في مدارس الإناث، سواء من حيث عدد الطالبات داخل المدارس أو من خلال الاحتفاظ في كل شعبة، والعبء التدريسي من حيث عدد المواد التي تقوم المعلمات بتدريسها ما زال أعلى مقارنة بعبء المعلمين.
- ونهاية القول: بالرغم من ارتفاع العبء لدى المعلمات عنه لدى المعلمين، وارتباطاً بما سبق ذكره، فإن المعلمين ما زالوا أكثر حقوقيًا في الدرجة الوظيفية من المعلمات، وهذا رفع دخلهم الشهري مقارنة بدخل المعلمات.

2. السياسات والإجراءات المعمول بها في وزارة التربية والتعليم في سياق علاقات النوع:

- كانت النظرة العامة إيجابية فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات المعمول بها داخل المؤسسة الحكومية من حيث تعاملها وتعاطيها بمساواة فيما بين المعلمين والمعلمات، ولكن، في المقابل، برزت الفجوات التالية بين رؤية المعلمين والمعلمات تجاه هذه القضايا، مع أهمية أن الفجوة كانت في الإيجابية حيث تشير البيانات إلى أن المعلمات كن أكثر إيجابية من المعلمين:
- بينما توافق 74% من المعلمات على مقولة «السياسات والإجراءات داخل الوزارة تراعي واقع المعلمات واحتياجاتهن المختلفة»، ولكن بدرجات مختلفة (كانت موافقة 54% من المعلمات إلى حد ما)، فيما وافق على هذه المقولة، وبدرجات مختلفة، 66% من المعلمين (50% كانت موافقتهم إلى حد ما).
 - كما وافقت 72% من المعلمات على مقولة «السياسات والإجراءات المعمول بها داخل الوزارة تعزز تكافؤ الفرص بين المعلمين والمعلمات» (كانت موافقة 47% من المعلمات إلى حد ما)، فيما وافق على هذه المقولة، وبدرجات مختلفة، 63% من المعلمين (40% كانت موافقتهم إلى حد ما).
 - وفي السياق ذاته، وافقت 86% من المعلمات على مقولة «المعلومات متوفرة للمعلمين والمعلمات بالتساوي وفي الوقت نفسه من الوزارة» (37% كانت موافقتهم إلى حد ما)، في حين وافق على هذه المقولة 80% من المعلمين (33% كانت موافقتهم إلى حد ما).

- وافقت 87% من المعلمات على مقولة «تراعي السياسات والأنظمة والممارسات الأدوار المختلفة للمعلمات (الإيجاب والتربية والعمل والتعليم... إلخ)». في حين وافق على هذه المقولة 93% من المعلمين. إذ تشير البيانات إلى أن هذا المؤشر الوحيد الذي أقره المعلمون بشكل أعلى من المعلمات.

جدول رقم (17): توجهات المعلمين والمعلمات للسياسات والإجراءات المعمول بها في التربية والتعليم

السياسات والإجراءات	الإجابة	المجموع	معلمة	معلم
السياسات والإجراءات داخل الوزارة تراعي واقع واحتياجات المعلمات المختلفة	أوافق	16.6%	16.8%	16.3%
	أوافق إلى حد ما	53.5%	56.9%	50.0%
	لا أوافق	30.0%	26.2%	33.7%
السياسات والإجراءات المعمول بها داخل الوزارة تعزز تكافؤ الفرص بين المعلمين والمعلمات	أوافق	24.3%	25.7%	22.8%
	أوافق إلى حد ما	43.3%	46.5%	40.1%
	لا أوافق	32.4%	27.7%	37.1%
الممارسات واللوائح داخل الوزارة تتعامل بالمساواة بين المعلمات والمعلمين	أوافق	34.7%	33.2%	36.1%
	أوافق إلى حد ما	39.9%	40.1%	39.6%
	لا أوافق	25.5%	26.7%	24.3%
المعلومات متوفرة للمعلمين والمعلمات بالتساوي وفي الوقت نفسه من الوزارة	أوافق	47.6%	48.8%	46.5%
	أوافق إلى حد ما	35.2%	37.3%	33.2%
	لا أوافق	17.1%	13.9%	20.3%
إدارة التعليم تعزز الفروقات والفضوة بين المعلمين والمعلمات	أوافق	16.9%	16.8%	16.9%
	أوافق إلى حد ما	38.5%	38.6%	38.3%
	لا أوافق	44.7%	44.6%	44.8%
وزارة التربية والتعليم تحاول تغيير الأدوار التقليدية للمعلمات ولا تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع	أوافق	34.4%	34.2%	34.7%
	أوافق إلى حد ما	49.8%	48.5%	51.0%
	لا أوافق	15.8%	17.3%	14.4%
تراعي السياسات والأنظمة والممارسات الأدوار المختلفة للمعلمات (الإيجاب والتربية والعمل والتعليم... إلخ)	أوافق	55.0%	53.5%	56.4%
	أوافق إلى حد ما	35.1%	33.7%	36.6%
	لا أوافق	9.9%	12.9%	6.9%

وفي السياق ذاته، تشير البيانات إلى عدم وجود فجوات في توجهات المعلمين والمعلمات في إيجابية النظرة للقضايا التالية:

- الممارسات واللوائح داخل الوزارة تتعامل بالمساواة بين المعلمات والمعلمين.
- إدارة التعليم تعزز الفروقات والفضوة بين المعلمين والمعلمات.
- وزارة التربية والتعليم تحاول تغيير الأدوار التقليدية للمعلمات. ولا تتماشى مع عادات المجتمع وتقاليده.

خلاصة القول: إن هناك إيجابية في توجهات المعلمات والمعلمين نحو الإجراءات والسياسات داخل وزارة التربية والتعليم، ولكن لا بد من توضيح التالي:

- وزارة التربية والتعليم من الوزارات الأكثر تشغيلاً للنساء، وهذا نتاج عوامل ليست مرتبطة بالتوجهات الجندرية والمساواة والعدالة للنساء، وإنما كنتيجة بنيوية للقوى العاملة المتوفرة ضمن احتياجات الوزارة.
- ترتبط السياسات والإجراءات داخل الوزارة بقانون الخدمة المدنية، هذا القانون يحكم كافة الموظفين في مختلف القضايا.
- ما يتركز عليه الخلاف يكمن في الممارسات لدى متخذ القرار داخل الوزارة، وارتباطاً بذلك برزت الفجوات بين توجهات المعلمين والمعلمات، فالفارقة التي برزت لم تكن في توفر سلبية لدى طرف على طرف آخر، وإنما كانت الفجوة في إيجابية المعلمات أكثر من المعلمين تجاه الممارسات والسياسات.

ماذا نقرأ من هذه البيانات:

- إن التعليم بشرط رئيسي لدخول النساء سوق العمل. والشروط المرافق يتحقق من خلال توجيه دراسة النساء لتخصصات تكون ملائمة لوظيفة التربية والتعليم. حيث يشكل هذا ظموحاً اجتماعياً لتنشغيل النساء. إن هذا الواقع رفع من نظرة المعلمات والمعلمين. على حد سواء، الإيجابية لواقعها ارتباطاً بنظرة المجتمع الإيجابية تجاه دور النساء المجتمعي كـ«معلمة».
- إن محدودية الفرص أمام النساء. بشكل عام، في سوق العمل «في مقابل الأفاق العالية للحصول على وظيفة معلمة» عززت الأمان الذي تشعر به النساء في وظيفة التعليم كتشجيع مجتمعي. على اعتبار أن هذا دور تكميلي لدورهن الإيجابي.
- وهذا يرتبط. أيضاً، بعدم الإدراك للواقع داخل المؤسسة التعليمية. وإنما انعكاس للسياق الاجتماعي والثقافي، والذي يُبرهن عليه. أيضاً، من خلال شعور الرجال بالمنافسة ومساواة القانون بين المعلمين والمعلمات. ما كرس توجهات أقل إيجابية لدى المعلمين فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات.
- وبما إن الرجل هو الأب والحامي والمعين. فإن التغيير داخل المؤسسة التعليمية من منافسة عالية للمعلمات جعله يتساءل عن دوره ومكانته لما في ذلك من تهديد على الامتيازات والصلاحيات التي يتمتع بها. ولم يكن ينافسها فيها طرف آخر. وهذا يفسر الفجوة في الإيجابية في اتجاه معين. ولكن، ماذا عن وجود إيجابية متلائمة لدى المعلمين مع إيجابية النساء. إن إيجابية المعلمين ترتبط أحياناً بفرضية التناقضات الموجودة فكرياً وسلوكياً باتجاه الدعوة إلى التغيير والتشجيع له من جانب خروج المرأة إلى العمل لأنها في ظل الواقع الاقتصادي هي الشريك المساعد على قسوة الحياة. ولكن هذا يشوبه جزء من التناقضات المرتبطة بالخوف والتهديد الموضح سابقاً.
- إن الوعي المتشكل إزاء المساواة والاختلاف وإزاء الأدوار والعوائق والإجراءات والسياسات، وعي تكوّن في سياق بنية الأسرة والنظام المؤسسي المرتبط والمتقاطع مع مختلف المؤسسات المجتمعية. ووعي المعلمات والمعلمين إزاء حقوقهن تشكل في هذا السياق. وهذا الوعي المتولد لدى المعلمات انعكس بإيجابية عالية إزاء مساواة الإجراءات والسياسات داخل التربية والتعليم فيما بينهن وبين المعلمين.
- إن المشاركة في الوظيفة التعليمية للمعلمات والكيفية التي يتم تقيمتها وتقديرها هما نتيجة المحدودية في الفرص أمامها. وإن إيجابية نظرتها انعكست نتيجة لتقدير ذاتها مجتمعياً في هذه الوظيفة. وهذا يعكس تشكيل قيم الأفراد وتصوراتهم عن أنفسهم ومدى رضاهم ورؤيتهم الإيجابية لواقعهم وتعامل المؤسسة معهم بالمساواة.
- المهم أن لا نستنتج أن الإيجابية في التوجهات تعني أن هناك تدخلاً مخططاً للسياسات والإجراءات «نحو إدماج النوع». وإنما نتاج سياسات عامة غير حساسة لواقع النساء. كما هو مبين في الإطار العام لوزارة التربية والتعليم. ولو كان هذا لكان هناك تمييز إيجابي أكثر باتجاه حقوق المعلمات.

3. تكافؤ فرص ومساواة أم تمييز سلبي على أساس النوع؟

وفيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة بين المعلمين والمعلمات. برزت الفجوات التالية بين رؤية المعلمين والمعلمات. مع العلم أن النظرة العامة إيجابية باتجاه وجود مساواة وتكافؤ فرص فيما بين المعلمين والمعلمات:



- وافقت 82% من المعلمات على مقولة «يوجد مساواة في الإجازات» - ولكن كانت موافقتهن بدرجات مختلفة. حيث كانت موافقة 32% منهن إلى حد ما. فيما وافق على هذه المقولة 63% من المعلمين. وكانت موافقة 24% منهم إلى حد ما.
- كما وافقت 73% من المعلمات على مقولة «يوجد مساواة في فرص الحصول على حوافز». ولكن كانت موافقتهن بدرجات مختلفة. حيث كانت موافقة 33% منهن إلى حد ما. فيما وافق على هذه المقولة 66% من المعلمين. حيث كانت موافقة 31% منهم إلى حد ما.
- 70% من المعلمات. أيضاً وافقن على مقولة «يوجد مساواة في فرص إمكانية الحصول على المساعدات والمنح». وكانت موافقة 39% إلى حد ما. فيما وصلت موافقة المعلمين إلى 62%. وكانت موافقة 37% منهم إلى حد ما.
- 60% من المعلمات. أيضاً وافقن على مقولة «يوجد مساواة في القدرة على الوصول إلى مركز القرار في الوزارة والتأثير فيه». وكانت موافقة 37% إلى حد ما. فيما وصلت موافقة المعلمين إلى 55%. وكانت موافقة 28% منهم إلى حد ما.
- كما كانت نسبة المعلمات التي وافقن على هذه المقولة «يوجد مساواة في القدرة على شغل شواغر عليا داخل الوزارة أو المديرية أو المدرسة» إلى 68% (كانت موافقة 34% إلى حد ما). في حين وصلت موافقة المعلمين إلى 58% (كانت موافقة 33% إلى حد ما).

جدول رقم (18): توجهات المعلمين والمعلمات لتكافؤ الفرص في المجالات المختلفة في التربية والتعليم

معلم	معلمة	المجموع	الإجابة	تكافؤ الفرص في المجالات التالية:
38.1%	43.1%	40.6%	أوافق	يوجد مساواة في فرص التعيين
32.2%	31.7%	31.9%	أوافق إلى حد ما	
29.7%	25.2%	27.5%	لا أوافق	
51.5%	55.0%	53.2%	أوافق	يوجد مساواة في فرص التدريب وتنمية القدرات
31.7%	30.2%	30.9%	أوافق إلى حد ما	
16.8%	14.9%	15.8%	لا أوافق	
56.4%	55.0%	55.7%	أوافق	يوجد مساواة في الراتب
26.2%	27.7%	27.0%	أوافق إلى حد ما	
17.3%	17.3%	17.3%	لا أوافق	
37.6%	49.5%	43.6%	أوافق	يوجد مساواة في الإجازات
24.3%	31.7%	28.0%	أوافق إلى حد ما	
38.1%	18.8%	28.5%	لا أوافق	
48.5%	49.5%	49.0%	أوافق	يوجد مساواة في فرص الترقية
28.7%	29.2%	29.0%	أوافق إلى حد ما	
22.8%	21.3%	22.0%	لا أوافق	
49.5%	52.0%	50.7%	أوافق	يوجد مساواة في فرص المشاركة في مؤتمرات وورش داخل الوطن
32.7%	34.2%	33.4%	أوافق إلى حد ما	
17.8%	13.9%	15.8%	لا أوافق	

22.8%	28.2%	25.5%	أوافق	يوجد مساواة في فرص المشاركة في مؤتمرات وورش خارج الوطن
34.7%	31.2%	32.9%	أوافق إلى حد ما	
42.6%	40.6%	41.6%	لا أوافق	
34.3%	37.6%	36.0%	أوافق	يوجد مساواة في فرص الحصول على حوافز
30.8%	32.7%	31.8%	أوافق إلى حد ما	
34.8%	29.7%	32.3%	لا أوافق	
24.9%	29.7%	27.3%	أوافق	يوجد مساواة في فرص إمكانية الحصول على المساعدات والمنح
36.3%	39.1%	37.7%	أوافق إلى حد ما	
38.3%	31.2%	34.7%	لا أوافق	
29.2%	35.6%	32.4%	أوافق	يوجد مساواة في القدرة على تقديم الشكاوى وتعاطي المسؤولين معها
37.1%	32.7%	34.9%	أوافق إلى حد ما	
33.7%	31.7%	32.7%	لا أوافق	
27.9%	23.8%	25.8%	أوافق	يوجد مساواة في القدرة على الوصول إلى مركز القرار في الوزارة والتأثير فيه
27.4%	38.1%	32.8%	أوافق إلى حد ما	
44.8%	38.1%	41.4%	لا أوافق	
24.8%	32.7%	28.7%	أوافق	يوجد مساواة في القدرة على شغل شواغر عليا داخل الوزارة أو المديرية أو المدرسة
33.2%	35.6%	34.4%	أوافق إلى حد ما	
42.1%	31.7%	36.9%	لا أوافق	
40.6%	43.1%	41.8%	أوافق	يوجد مساواة في إمكانات تقديم تسهيلات تعليمية وخدمية مساعدة داخل المدارس
38.6%	39.6%	39.1%	أوافق إلى حد ما	
20.8%	17.3%	19.1%	لا أوافق	
30.7%	36.6%	33.7%	أوافق	يوجد مساواة في القدرة على الانتقال داخل المديرية حسب الظروف الشخصية
38.1%	37.6%	37.9%	أوافق إلى حد ما	
31.2%	25.7%	28.5%	لا أوافق	

وفيما يتعلق بالموضوع ذاته، لا توجد فجوات في توجهات المعلمين والمعلمات في تكافؤ الفرص والمساواة:

- توجد مساواة في فرص التعيين.
- توجد مساواة في فرص التدريب وتنمية القدرات.
- توجد مساواة في الراتب.
- توجد مساواة في فرص الترقية.
- توجد مساواة في فرص المشاركة في مؤتمرات وورش داخل الوطن.
- توجد مساواة في فرص المشاركة في مؤتمرات وورش خارج الوطن.
- توجد مساواة في القدرة على تقديم الشكاوى وتعاطي المسؤولين معها.
- توجد مساواة في إمكانات تقديم تسهيلات تعليمية وخدمية مساعدة داخل المدارس.
- توجد مساواة في القدرة على الانتقال داخل المديرية حسب الظروف الشخصية.



ماذا نقرأ من هذه البيانات:

- فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة بين المعلمين والمعلمات، ما زالت توجهات المعلمات والمعلمين إيجابية، وكانت المعلمات أكثر إيجابية في بعض القضايا.
- إن نظرة المعلمات بإيجابية أعلى من الرجال إلى تكافؤ الفرص هي نتاج الأمان الوظيفي الذي ينعكس في نظرة المعلمات لواقعهن. حيث عدم الشعور بالاستغلال هو السائد. وتجارب المعلمات في قطاع التعليم من حيث الوقت وحصولهن على حقوقهن جسد إيجابية أعلى لدى المعلمات. فوقت الوظيفة التعليمية يسمح لهن بأداء دورهن الإيجابي في المنزل. سواء في الفترة الصباحية أو في فترة الظهيرة، هذا نتيجة لطبيعة الوقت في هذه الوظيفة بجانب الإجازة الصيفية.
- وما يرتبط بذلك، أيضاً، أن النساء يعشن لساعات خارج إطار الدور الرعوي والمنزلي، وهذا يعزز إيجابية المعلمات لدورهن المجتمعي.
- هذا، أيضاً، يرتبط بالإطار المؤسسي العام للوزارة من خلال أن أسس تكافؤ الفرص والمساواة قائمة على أسس عامة ميسرة لكل مؤسسات القطاع العام «قانون الخدمة المدنية».
- وهذا يدخلنا إلى شق المساواة نظرياً بأنها حالة مفترضة بعد إقرار القوانين والقواعد التي تلغي التمييز وتنص على المساواة في المعاملة وأمام الإجراءات والسياسات. ولكن يبقى الأهم هو الإنصاف، المتصل بشكل رئيسي بعدالة التوزيع المرتبطة بتعديل الظروف الاجتماعية والتغلب عليها من أجل عدالة توزيع الموارد والتحكم بالصادر. وهذا جازماً ما تفتقر إليه مساواة التربية والتعليم، لأن مسألة المساواة وتكافؤ الفرص والإنصاف لا يمكن أن تكون إلا من خلال المنظومة التربوية برمتها.

ثالثاً: الخدمات التعليمية والانتفاع منها

1. الخدمات التعليمية وغير التعليمية المتوفرة داخل المدارس:
 - تشير النتائج إلى أن المعلمات أكثر إقراراً بإيجابية لتوفر خدمات تعليمية وغير تعليمية في مدارسهن. في حين كانت فجوة الإقرار واضحة في الخدمات التالية:
 - توفر مواد مساعدة أثناء الحصة الصفية (82% معلمات، 71% معلمون).
 - توفر مستلزمات وقرطاسيه (87% معلمات، 79% معلمون).
 - توفر كتب مساعدة للتدريس (78% معلمات، 71% معلمون).
 - توفر دورات مياه نظيفة (93% معلمات، 75% معلمون).
 - توفر مياه آمنة للشرب (85% معلمات، 72% معلمون).
 - توفر مطبخ داخل المدرسة (79% معلمات، 62% معلمون).

جدول رقم (19): توفر مواد مساعدة وخدمات داخل المدرسة حسب المعلمين والمعلمات

معلم	معلمة	المجموع	
84.2	87.6	85.9	مختبرات علمية
91.6	91.1	91.3	مختبرات كمبيوتر
71.3	75.2	73.3	ساحات وغرف رياضية
70.3	83.2	76.7	مواد مساعدة أثناء الحصة الصفية
75.7	79.1	77.4	غرفة استراحة داخل المدرسة
71.3	77.6	74.4	كتب مساعدة للتدريس
79.6	87.5	83.5	مستلزمات وقرطاسية
75.6	93.6	84.6	دورات مياه نظيفة
72.6	85.6	79.2	مياه آمنة للشرب
62.4	80.7	71.5	مطبخ داخل المدرسة

49

- في المقابل. اختفت الفجوة بين المعلمين والمعلمات. حيث كان كلاهما مقراً وبأغلبية عالية بوجود فجوات مرتبطة بالقضايا التالية:
 - مختبرات علمية.
 - مختبرات كمبيوتر.
 - ساحات وغرف رياضية.
 - غرفة استراحة داخل المدرسة.

ماذا نقرأ من هذه البيانات:

- إن تقسيم العمل لا يقف فقط عند الأنشطة الإيجابية داخل الأسرة فقط. لكنه أيضاً يتم في مجال الإنتاج والأنشطة والأعمال المجتمعية التي جرى أغلبها خارج نطاق الأسرة. فإقرار المعلمات وبفجوة عالية بصحية ونظافة دورات المياه وتوفر مياه آمنة للشرب ومطبخ داخل المدرسة استدلال على أن دور النساء الإيجابي والمسؤوليات المنزلية انعكسا بشكل عالٍ داخل المدرسة. هذا بالرغم من توفر أدلة في المدرسة يقومون بتيسير الأمان الصحي (النظافة) داخل المدارس.
- وما يؤكد هذا التوجه أن إقرار الإيجابية تجاه توفر الخدمات الأخرى والمرتبطة بالبنية التحتية كان بدون فجوات أو دلالات إحصائية.
- إن إسناد أدوار معينة للرجال والنساء حدد رؤيتهم لذواتهم ولتقسيم الأدوار. وإن طغيان الذكورية على معظم المهن والأدوار السلطوية. ووجود أدوار مرتبطة بالدور الإيجابي والرعوي للنساء. ومحدودية دورها الإنتاجي «المجتمعي» ولسوق العمل. كلها تعزز إيجابيتها لشعورها بنوع من المسؤوليات خارج إطار العمل المنزلي ودورها التقليدي.

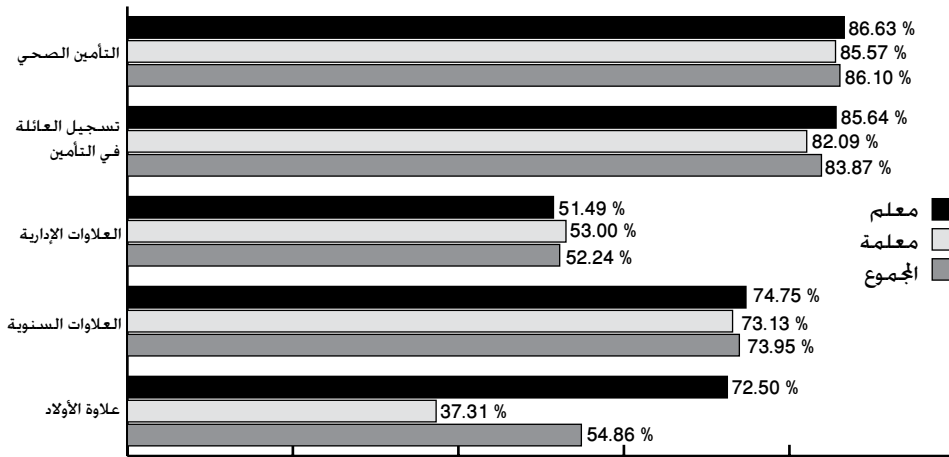
2. الانتفاع من الخدمات العامة جراء التوظيف

وحول الاستفادة والانتفاع من جراء العمل في الوظيفة العمومية. كان هناك إقرار من قبل المعلمين والمعلمات بعدالة الانتفاع في قضايا متعددة وبأغلبية عالية. مثل: التأمين الصحي. وتسجيل العائلة في التأمين الصحي. وكان هناك إقرار بأغلبية أقل بقليل للعلاوات السنوية. فكان هناك

حذر في عدالة العلاوات الإدارية، حيث أكد على القدرة على الانتفاع من هذه الخدمة ما يقارب نصف العينة. إذ تقترن هذه الخدمات من حيث الانتفاع بشكل رئيسي من جراء الوظيفة العمومية، مثلاً يقترن الحصول على التأمين الصحي بشكل إجباري بوجود قدرة تلقائية على تسجيل أفراد العائلة، كما أن نظامي العلاوة السنوية والعلاوة الإدارية مقترنان بقانون الخدمة المدنية.

فيما كانت الفجوة الرئيسية في التوجه لدى المعلمين بعدم القدرة على الاستفادة من علاوة الأولاد، إذ أفادت بذلك 63% من المعلمين. وأقرت فقط 38% بقدرتهن على الانتفاع من هذه الخدمة. فيما أفاد 73% من المعلمين أنه توجد لديهم القدرة على الاستفادة من هذه المنفعة، في حين صرح 27% من المعلمين بعدم القدرة على الانتفاع من تلك الخدمة.

شكل رقم (6): القدرة على الاستفادة من بعض الخدمات بصفته موظف في وزارة التربية



ماذا نقرأ من هذه البيانات:

إن الفجوة الجندرية الرئيسية المرتبطة بالانتفاع كانت في قدرة المعلمين على الانتفاع من علاوة الأولاد. إن الدور المجتمعي المنوط بالرجال ارتبط بسلطة الرجل المعيل والأب والمقرر وأن الأبوية متمركزة بيد الذكور، وأن النساء معالات وغير عائلات. وأنهن يقبعن تحت سلطة رب الأسرة. وهذا تكرر في القدرة على الانتفاع من علاوة الأولاد، حيث كانت هذه المنفعة حسب توجهاتهم لصالح المعلمين عنه لصالح المعلمات.

وعند سؤال المعلمين والمعلمات ما إذا كان هناك مساواة وإنصاف داخل وزارة التربية والتعليم بين المعلمين والمعلمات من حيث الحقوق الرئيسية، أشارت النتائج إلى تقارب في وجهات نظر المعلمين والمعلمات في مؤشرات تقييمية نهائية من حيث وجود تساوي في الحقوق المالية والإدارية بين المعلمين والمعلمين، ومن حيث تكافؤ الفرص. وقد كانت الفجوة في الحقوق العامة مع أن التوجهات كانت إيجابية لدى الطرفين في ما يلي:

- بينما أقرت 89% من المعلمات وبدرجات متفاوتة أن هناك انتفاعاً متساوياً من الموارد المتاحة، أقر ذلك 83% من المعلمين.

- وقد أقرت أيضاً 92% من المعلمات بفكرة التساوي فيما بين المعلمين والمعلمات من حيث توفر المرافق والخدمات داخل المدارس. فيما أقر بذلك 84% من المعلمين. أيضاً بدرجات متفاوتة.

جدول رقم (20): التوجهات العامة لدى المعلمين والمعلمات تجاه الحقوق والانتفاع من الوظيفة العمومية

معلم	معلمة	المجموع		
53.8%	49.0%	51.4%	أوافق	الحقوق المالية والإدارية
31.7%	36.6%	34.2%	أوافق إلى حد ما	
14.6%	14.4%	14.5%	لا أوافق	
42.0%	42.1%	42.0%	أوافق	من حيث تكافؤ الفرص
34.0%	39.6%	36.8%	أوافق إلى حد ما	
24.0%	18.3%	21.1%	لا أوافق	
42.5%	48.5%	45.5%	أوافق	الانتفاع من الموارد المتاحة
40.5%	38.6%	39.6%	أوافق إلى حد ما	
17.0%	12.9%	14.9%	لا أوافق	
50.5%	63.9%	57.0%	أوافق	توفر المرافق والخدمات داخل المدارس
33.5%	27.7%	30.6%	أوافق إلى حد ما	
16.5%	8.4%	12.4%	لا أوافق	

وخلاصة قراءة البيانات من الممكن أن تقرأ كالتالي:

- إن حصول النساء على وظيفة مرسومة مجتمعياً خلق إيجابية مجتمعية نحو المساواة انعكست في طياتها على تفكير المعلمات من حيث الوصول إلى سوق العمل من دون إدراك تفاصيل المساواة. وهذا ما تجسد من خلال أن المؤشرات القياسية والمرتبطة بمعدلات الاكتظاظ والأعباء التدريسية وعدد الطالبات في المدارس كانت أعلى لدى المعلمات منها لدى المعلمين.
- إن الممارسات والحقوق وتكافؤ الفرص هي انعكاس لأتماط التفكير السائد داخل المجتمع. وفرص عمل النساء ضمن محدوديتها في المجتمعات التقليدية كالمجتمع الفلسطيني، خاصة أن عمالة النساء منخفضة، تكون مقننة في طبيعة الهياكل الاجتماعية والثقافية الأبوية. ولذا، لم تكن لتترك الباب مشرعاً إلا بحدود أن يسير من خلاله فضاء محدود. فيما تقر النساء بإيجابية هذا الواقع من خلال حصولهن على وظيفة تربية «كمعلمة».
- التوقعات من المعلمات أن يكن أكثر إيجابية، من خلال قيامهن بوظائف معينة كوظيفة نمطية مرتبطة بالتعليم والتدريس «كمعلمة».
- كما أن الإيجابية العالية لدى المعلمات تؤكد أن القواعد التي تحكم النظام المؤسسي في التربية والتعليم تظهر قلقاً لدى المعلمين تجاه منافسة النساء في هذه الحقوق. ويكون هناك قلق أقل في قضايا أخرى.
- وهذا ما يفسر كأن المعلمات حاصلات على أكثر من حقوقهن. وأن المساواة الجندرية قد تجاوزت حدودها باتجاه أن المعلمين بدأوا ينظرون بقلق لواقعهم.
- كما أن الإيجابية ترتبط بالشعور بالحرية والكرامة. وهذا ما تجسد لدى المعلمات نحو الإيجابية للحفاظ على هذا الإجاز.
- إن الاستقطاب للأدوار على أساس النوع والتقسيمات المرافقة في سياق التربية والتعليم هو نتاج سياق اجتماعي وثقافي. وما يمنع الحديث بجديّة عن مساواة أو تكافؤ فرص هو الفصل المكاني بين مدارس للذكور ومدارس للإناث. وهذا يحدد الحيز والمساحة التي تتجسد على شكل سيطرة أو خضوع لسياسات وقوانين نقر ضمناً بها وبإيجابيتها.
- إن وصول النساء إلى الوظيفة العمومية وانتزاعها للامتيازات. وبدرجات متفاوتة. لا يغيران من حقيقة أن النظام المؤسسي المهيمن يقوم على سيطرة ذكورية. وما يفسر ذلك بشكل أكثر تفصيلاً أن النساء يدعمن ويساهمن ويؤكدن على إيجابية السياسات والإجراءات وتكافؤ الفرص. ويبدو هذا كجزء من المساومة على القوة والحقوق للحفاظ على الإجازات الحاصلة والحصول على الوظيفية النمطية التي تسكنها أصلاً. حيث يجد النظام المؤسسي نفسه أمام أمر واقع مضطر للتعامل معه من حيث تجسيد سياسات للتعليم والتوظيف كضرورة لارتفاع نسب الالتحاق لدى الطالبات والحاجة لتوظيف نساء.
- من المهم بمكان النظر بعمق إلى النظام التعليمي برمته. فهو يبرر ويتجاهل ويواصل عدم المساواة بين أطراف التعليم الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات على مختلف المستويات.
- ويفسر أيضاً إيجابية النساء أن المجال العام (الوظيفة العمومية) داخل التربية والتعليم يتطلب المنافسة والطموح والعذوانية والأنانية. ولتلطيف بعض من هذه القسوة في الفضاء العام فإن المعلمات كحلقة أضعف من المتوقع منهن أن يكن أكثر إيجابية.

1. الرؤية العامة لدى المعلمين والمعلمات هي إيجابية، فالأغلبية الحجيبة لديها توجهات إيجابية. حيث إن النظرة السلبية كانت لدى الأقلية.
2. المعلمات أكثر إيجابية من المعلمين بالنظر إلى القضايا المختلفة، سواء المتعلقة بالسياسات أو الفرص أو الانتفاع من الخدمات.
3. المعلمات، أيضاً، أكثر رضا عن واقعهن الوظيفي من المعلمين. فبالرغم من أن المؤشرات العامة تشير إلى أعباء أكبر على المعلمات من المعلمين. فإنهن أكثر رضا عن الواقع هذا من المعلمين.
4. إن إيجابية المعلمات ورضاهن نتاج واقع مؤسسي. فالسياق المؤسسي يحيط به واقع اجتماعي اقتصادي ثقافي سياسي.
5. وخلاصة القول أن التقسيم العادل في مجال العمل هو نتاج قانون عام وضعه المجلس التشريعي «قانون الخدمة المدنية». هذا القانون أقر أسساً عامة لكافة موظفي القطاع العام. وعكس نفسه على السياسات العامة المعمول بها في وزارة التربية والتعليم.
6. ولكن، بنظرة معمقة في بعض المؤشرات بعيداً عن السياسات العامة للقطاع العام، نجد على سبيل المثال فجوات رئيسية في الإجراءات والنظام القائم بمعزل عن القانون العام تبعاً للقضايا التالية:
 - على مستوى التمييز داخل بنية نظام التربية والتعليم، والمرتبطة بالدرجة الوظيفية وسنوات الخدمة والدخل الشهري جراء الوظيفة العمومية.
 - وفي مجال العبء التربوي، والمرتبطة بعدد الطلبة في مدارس الذكور والإناث، والخصص الأسبوعية، والاحتفاظ داخل الشعب الصفية، وكذلك في عدد المساقات التي يتم تدريسها.
7. إن تشغيل قطاع التعليم عدداً كبيراً من القطاع النسائي ليس نتاج مساندة القطاع الحكومي لذلك، وإنما نتاج الحاجة لهذا القطاع. فالنظام التعليمي القائم برمته هو نظام يوجه الفتيات نحو نوعية معينة من التعليم تؤهلن لوظيفة التربية والتعليم بالنهاية.
8. وجود قطاع عام يستوعب عدداً كبيراً من النساء يؤجج نوعين من التوجهات: توجهات إيجابية عالية من المعلمات، وإيجابيات ولكن بذات دلالة أقل لدى المعلمين. نتيجة شعور أن المعلمات منافسات رئيسيات لهم في قطاع التعليم.

2.3 تقرير تحليلي أولي حول نتائج مسح الطلبة

منهجية المسح:

وقد كان إطار المعاينة عبارة عن العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية. وبناء على البيانات المتوفرة من وزارة التربية والتعليم العالي للعام 2009/2008 للضفة الغربية، والبيانات المتوفرة لقطاع غزة للعام 2008/2007. وقد كانت هذه البيانات متوفرة حسب المرحلة والجنس والمديرية والخصص للطلبة الذين أنهوا الصفين العاشر والحادي عشر.

وقد تم تصميم عينة عشوائية طبقية ذات مرحلتين. حيث تم تقسيم المجتمع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ثم تم توزيع الطلبة حسب المديرية.



تم وصل حجم العينة إلى 204 معلمين ومعلمات. حيث كانت منهجية اختيارهم كالتالي: تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة). إذ تم إعطاء كل منطقة مجموعة تناسب مع حجمها.

1. ومن ثم تم تقسيم كل منطقة إلى مديريات. حيث تم أيضاً إعطاء مجموعة لكل مديرية تناسب مع حجمها.
2. ومن ثم تم استخدام منهجية كرة الثلج المتدرجة من خلال المعارف والطلبة أنفسهم.

وقد تم تحديد حجم العينة لاعتبارات رئيسية. أهمها:

1. الاعتبارات المالية: حيث ساهمت محدودية المصادر المالية في تحديد حجم العينة.
2. كما عزز ذلك التوجه. أيضاً هدف الدراسة. والتركز حول انطباعات وتوجهات عامة في سياق هدف البحث. وليس الهدف تعميم نتائج على مستوى مجتمع الدراسة.

التوزيع النسبي لأفراد العينة (الطلاب والطالبات) حسب متغيرات مختلفة:

كان التوزيع النسبي للعينة حسب النوع الاجتماعي: الطلاب (49.5%)، والطالبات 50.5%. وتوزعت العينة مناطقياً كما يلي: 68% في الضفة الغربية، و32% في قطاع غزة. وحسب العمر فقد كان عمر 42% من العينة 16 سنة، و45% 17 سنة، و14% 18 سنة.

وحسب التخصص العلمي، كان أغلب الطلبة في الفرع الأدبي (57%)، و35% في الفرع العلمي، و8% تخصصات مهنية مختلفة.

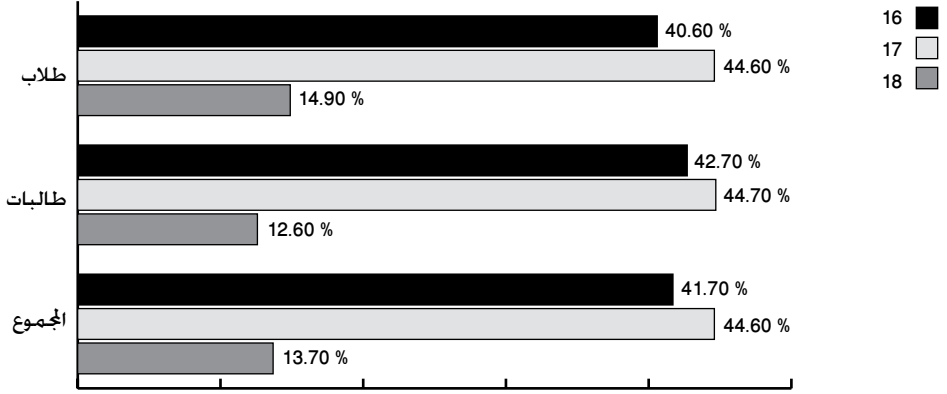
جدول رقم (21): مؤشرات ديمغرافية على عينة الطلبة

المنطقة	الضفة الغربية	قطاع غزة
	68.1%	31.9%
العمر بالسنوات	17	18
	41.7%	13.7%
الجنس	ذكر	أنثى
	49.5%	50.5%
التخصص العلمي	علمي	غير ذلك
	57.1%	8.4%

القسم الأول: تحليل النتائج حسب النوع وخلفية الطلبة

تشير البيانات إلى أن هناك تقارباً عمرياً بين المشاركين والمشاركات في المسح.

شكل رقم (7): توزيع العمر للطلبة المشاركين في المسح

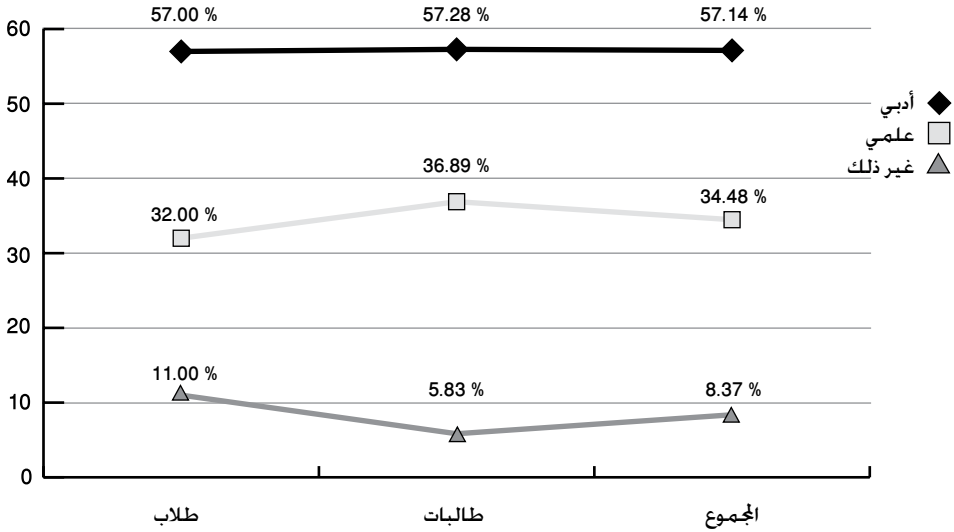


55

التخصص العلمي

كان التحاق الطلبة في الفرعين العلمي والأدبي متقارباً إلى حد ما. وكان التحاق الطالبات في الفروع المهنية الأخرى 6%، وكان التحاق الطلاب يصل تقريباً إلى 11%.

شكل رقم (8): التخصص العلمي للطلبة حسب النوع



وبشكل عام، كان هناك تقارب في نسب المشاركين من الطلاب والطالبات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عدد الطلبة في مدارس الذكور والإناث

تعد 21% من مدارس الطالبات أكثر من 800 طالبة. وذلك حسب الطالبات. في حين كانت مدارس الطلاب التي تعد كذلك 16%. فيما كانت نسب مدارس الطلاب والطالبات التي تعد من 500 إلى 800 طالب وطالبة متقاربة في نسبة تصل إلى 52%.

جدول رقم(22): عدد الطلبة في المدارس حسب الجنس

لا أعرف	المجموع	طالبات	طلاب
18.23	18.81	17.65	18.81
10.34	10.89	9.80	10.89
31.04	32.67	29.43	32.67
22.17	21.79	22.55	21.79
13.79	7.92	19.61	7.92
4.43	7.92	0.98	7.92

عدد المعلمين والمعلمات في المدارس

تشير البيانات إلى عدم وجود أي فروق في عدد المعلمين أو المعلمات في مدارس كل من الطلاب والطالبات.

جدول رقم(23): عدد المعلمين والمعلمات في المدارس حسب الجنس

أقل من 7	المجموع	مدارس الطالبات	مدارس الطلاب
8.3	8.9	7.8	8.9
62.3	62.4	62.1	62.4
29.4	28.7	30.1	28.7

متوسط عدد الطلبة لكل شعبة

تشير البيانات إلى أن متوسط عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس الذكور يصل إلى 34.7 طالباً. في حين- وحسب الطالبات- يصل متوسط عدد الطالبات في كل شعبة إلى 36.7 طالبة. وفي السياق ذاته، وحسب 12% من الطالبات. بلغ عدد الطالبات لكل شعبة بين 16-25 طالبة، ولكن كان ذلك لـ 17% للفئة ذاتها بالنسبة للطلاب. بينما كان 62% من الطالبات في شعبة تدريسية تعد ما بين 26-40 طالبة، في حين كان ذلك لـ 55% من الطلاب.

جدول رقم (24): متوسط عدد الطلبة لكل شعبة حسب الجنس

طالب/معلم	طالبة/معلمة	المجموع	
7.7%	5.8%	6.9%	20-16
8.9%	5.8%	7.4%	25-21
9.9%	13.6%	11.8%	30-26
45.5%	48.5%	47.1%	40-31
27.7%	26.2%	27.0%	أكثر من 40

متوسط عدد الحصص الأسبوعية

تشير البيانات إلى أن متوسط الحصص الأسبوعية لدى الطالبات يصل إلى 35.04 حصة أسبوعية. في حين كان يصل للطلاب إلى 34.32 حصة أسبوعياً. وفي السياق ذاته، صرحت 29% من الطالبات أن متوسط الحصص الأسبوعية لعبئهن الدراسي يزيد على 35 حصة. في حين كانت نسبة المصريحين من الطلاب الذكور للمؤشر ذاته 17%. بينما كان عبء 67% من الطالبات 31-35 حصة. في حين كان هذا عبئاً دراسياً لدى 75% من الطلاب.

57

جدول رقم (25): متوسط عدد الحصص الأسبوعية لكل من الطلاب والطالبات

طلاب	طالبات	المجموع	
7.9%	3.9%	5.9%	30-26
75.2%	67.0%	71.1%	35-31
11.9%	19.4%	15.7%	40-36
5.0%	9.7%	7.4%	فوق 40
34.32%	35.04%	34.68%	متوسط عدد الحصص الأسبوعية

تكافؤ فرص ومساواة أم تمييز سلبي على أساس النوع؟

وفيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة بين الطالبات والطلاب، برزت الفجوات التالية فيما بينهم:

1. وافق 52% من الطلاب على مقولة «توجد فرص في المدرسة للمشاركة في مسابقات ونشاطات فنية داخل المدرسة». ووافق إلى حد ما من الطلاب على ذلك 34%. فيما وافقت على هذه المقولة من الطالبات 65%. في حين وافق إلى حد ما على ذلك منهن 24%.
2. أبدى 28% من الطلاب عدم موافقتهم على مقولة «تتوفر لدي إمكانيات للمشاركة في دورات تدريبية وتنمية القدرات ضمن برامج ونشاطات لامنهجية». في حين صرحت 14% من الطالبات بعدم موافقتهم على المقولة ذاتها.
3. كما أبدى 45% من الطلاب عدم موافقتهم على عبارة «توجد لدي إمكانية للمشاركة في مؤتمرات وورش عمل خارجية (السفر)». في حين كانت عدم الموافقة على العبارة ذاتها لدى 54% من الطالبات.
4. في حين أن الفجوات في باقي العبارات ليست بذات دلالة فيما بين الطلاب والطالبات.

جدول رقم (26): توجهات الطلاب والطالبات لتكافؤ الفرص داخل المدارس في التربية والتعليم

المجموع	طالبات	طلاب		
%58.3	%65.0	%51.5	أوافق	توجد فرص في المدرسة للمشاركة في مسابقات ونشاطات فنية داخل المدرسة
%28.9	%24.3	%33.7	أوافق إلى حد ما	
%12.7	%10.7	%14.9	لا أوافق	
%52.0	%53.4	%50.5	أوافق	تتوفر لدي إمكانيات للمشاركة في دورات تدريبية وتنمية القدرات ضمن برامج ونشاطات لامنهجية
%27.5	%33.0	%21.8	أوافق إلى حد ما	
%20.6	%13.6	%27.7	لا أوافق	
%47.1	%48.5	%45.5	أوافق	توجد مساواة في فرصة المشاركة في مؤتمرات وورش عمل داخلية
%24.0	%24.3	%23.8	أوافق إلى حد ما	
%28.9	%27.2	%30.7	لا أوافق	
%33.3	%24.3	%42.6	أوافق	توجد لدي إمكانية للمشاركة في مؤتمرات وورش عمل خارجية (السفر)
%17.2	%21.4	%12.9	أوافق إلى حد ما	
%49.5	%54.4	%44.6	لا أوافق	
%39.4	%38.8	%40.0	أوافق	توجد مساواة في فرص الحصول على المساعدات والمنح
%23.2	%24.3	%22.0	أوافق إلى حد ما	
%37.4	%36.9	%38.0	لا أوافق	
%57.8	%55.3	%60.4	أوافق	لدي القدرة على تقديم شكاوى عند التعرض لمشاكل داخل المدرسة.
%21.6	%22.3	%20.8	أوافق إلى حد ما	
%20.6	%22.3	%18.8	لا أوافق	
%51.0	%50.5	%51.5	أوافق	تتوفر تسهيلات تعليمية وخدمية مساعدة
%29.9	31.1%	%28.7	أوافق إلى حد ما	
%19.1	%18.4	%19.8	لا أوافق	

الموارد والخدمات

الخدمات التعليمية وغير التعليمية المتوفرة داخل المدارس: تشير النتائج إلى أن الطالبات أكثر إيجابية بتوفر خدمات تعليمية وغير تعليمية في مدارسهن. وبرزت الفجوات بين الطالبات والطلاب في الخدمات التالية:

- مختبرات للكمبيوتر (96% طالبات، 86% طلاب).
- ساحات وغرف رياضية (75% طالبات، 81% طلاب).
- مواد مساعدة أثناء الحصة الصفية (78% طالبات، 54% طلاب).
- دورات مياه صحية ونظيفة (62% طالبات، 48% طلاب).
- مياه آمنة للشرب (73% طالبات، 63% طلاب).
- إذا كان المقصف مأموناً صحياً (78% طالبات، 66% طلاب).

جدول رقم (27): توفر مواد مساعدة وخدمات داخل المدرسة

طلاب	طالبات	المجموع	
51.5%	55.9%	53.7%	مرشد داخل المدرسة
84.2%	86.3%	85.2%	مختبرات علمية
86.1%	96.1%	91.2%	مختبرات للكمبيوتر
81.2%	74.8%	77.9%	ساحات وغرف رياضية
53.5%	77.7%	65.7%	مواد مساعدة أثناء الحصة الصفية
47.5%	62.1%	54.9%	دورات مياه صحية ونظيفة
63.4%	72.8%	68.1%	مياه آمنة للشرب
98.0%	97.1%	97.5%	مقصف مدرسي
66.3%	77.7%	72.1%	إذا كان المقصف مأموناً صحياً
82.2%	82.5%	82.4%	أسعار مقصف مناسبة للطلبة؟

59

الوصول إلى المدرسة بأمان

- ارتباطاً بالأمان بالذهاب إلى المدرسة. يشعر بالأمان أثناء الذهاب والإياب 73% من كلا الجنسين. ولكن يشعر 23% من الطالبات بالأمان إلى حد ما. فيما يشعر بذلك من الطلاب 19%. ولا يشعر بالأمان 8% من الطلاب. و4% من الطالبات.
- أفاد 74% من الطلاب بأن المواصلات سهلة ومتوفرة. في حين أفادت بذلك 64% من الطالبات. وأقرت 27% من الطالبات بأن المواصلات سهلة ولكن غير متوفرة طوال الوقت. فيما أفاد بذلك 19% من الطلاب.

جدول رقم (28): توجهات الطلاب والطالبات للوصول الآمن إلى المدرسة

طلاب	طالبات	المجموع		
%73.3	%72.8	%73.0	نعم	بشكل عام، هل تشعرون بالأمن أثناء ذهابكم وإيابكم من وإلى المدرسة؟
%18.8	%23.3	%21.1	إلى حد ما	
%7.9	%3.9	%5.9	لا	
%74.0	%64.1	%69.0	سهل والمواصلات متوفرة	بشكل عام، هل الوصول إلى المدرسة سهل، سواء مشياً على الأقدام أو من خلال المواصلات العامة؟
%19.0	27.2%	%23.2	سهل ولكن ليس في كل الأوقات المواصلات متوفرة	
%7.0	%8.7	%7.9	توجد صعوبة والمواصلات غير متوفرة	

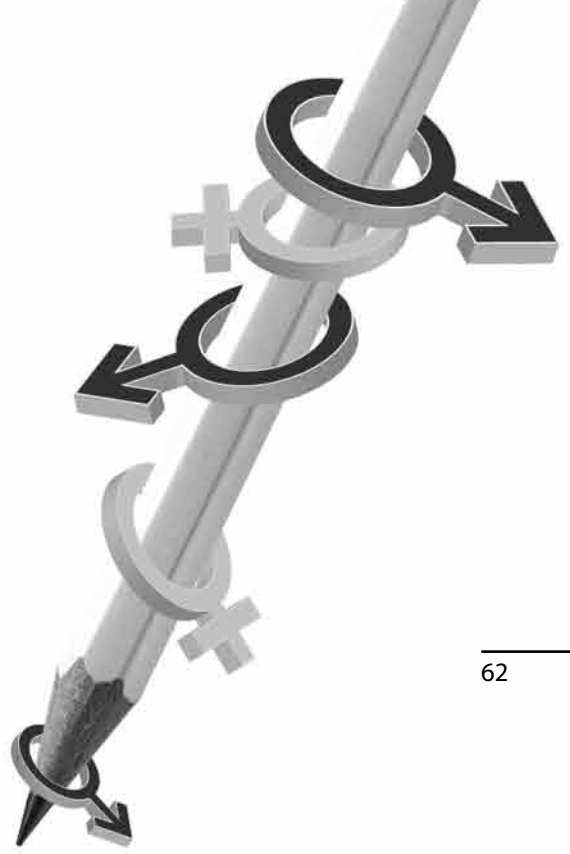
بشكل عام، صرحت أغلبية الطالبات والطلاب بوجود معلمين متخصصين يقومون بتدريسهم المواد الرئيسية، ولا توجد فجوات ذات دلالة ارتباطاً بذلك.

وختلاصة القول:

1. الطالبات أكثر إيجابية من الطلاب بالنظر إلى القضايا المختلفة. سواء المتعلقة بالفرص أو الانتفاع من الخدمات المتوفرة داخل المدارس.
2. الطالبات، أيضاً، أكثر رضا عن علاقتهن ونظرتهم إلى المعلمات والمساقات والعبء التدريسي.

ماذا نقرأ من هذه البيانات:

1. حصر مفهوم ثقافي للمساواة وتكافؤ الفرص بالحصول على الحق في التعليم عمل على خلق إيجابية مجتمعية انعكست في طياتها على تفكير الطالبات من حيث الوصول إلى الحق في التعليم من دون إدراك تفاصيل المساواة. وهذا ما تجسد من خلال أن المؤشرات القياسية والمرتبطة بمعدلات الاكتظاظ والأعباء الدراسية كانت أعلى لدى الطالبات منها لدى الطلاب.
2. تفر المساواة الجندرية من خلال مؤشر مهم، وهو إمكانية الوصول بسهولة وأمان إلى المؤسسة التعليمية. وهذا ما لم يكن في سياق الفلسطيني حيث كانت الطالبات أكثر تشكيكاً بأمان وصولهن إلى المدارس وسهولة الوصول بالأساس.
3. والقضية المهمة في إيجابية الفتيات ترجع إلى سياق التنشئة المجتمعية والتي تبنى في سياق ترتيب الأدوار ولما للبتن من حقوق وما للولد من حقوق. حيث يكون حيز الحقوق للأولاد أعلى بكثير من حيز البنات. وانعكس هذا بوضوح بقناعة وقبول الطالبات لحيز حقوقهن وإيجابية هذا الحيز عنه لدى الطلاب.
4. إن الوعي المفترض تجاه الحقوق قد تشكل في سياق اجتماعي بني على أساس الثقافة المتشكلة مجتمعياً. وهذا الوعي المتشكل رفع من إيجابية النظرة لدى الطلاب والطالبات. وبشكل أعمق لدى الطالبات.
5. ومن المهم الحديث عن عمق الثقافة الشعبية والمرتبطة بمنظومة التعليم. وهل إشكالية النوع الاجتماعي حاضرة في الخطاب التربوي. وكيف تقدم الأدوار الاجتماعية. والحقوق وتكافؤ الفرص بين الطلاب والطالبات في المنهاج المدرسي. وهل هناك إنصاف بين الجنسين من حيث الفاعلية الإبداعية في الكتاب المدرسي. كل هذا يخلق حالة من اللاتوازن في الانتطاعات عن الحقوق وتكافؤ الفرص. سواء في سلبيتها أو إيجابيتها لدى الطلاب والطالبات.
6. إن الممارسات والحقوق وتكافؤ الفرص هي انعكاس لأنماط التفكير السائد داخل المجتمع. وفرص تعليم الفتيات في المجتمعات التقليدية كالمجتمع الفلسطيني. مع ارتفاع معدلاتها. تكون مقننه في طبيعة الهياكل الاجتماعية والثقافية الأبوية. ولذا لم تكن لتترك الباب مشرعاً إلا بحدود أن يسير من خلاله فضاء محدود. فيما تقر الفتيات بإيجابية هذا الواقع.
7. إلا أن تعليم الفتيات دائماً كان مقتصرًا بإجاهات معينة. فإقرار الفتيات مثلاً بوجود مختبرات للكمبيوتر بشكل أعلى من الطلاب هو نتاج أن الطالبات تكون نزعتهن نحو التخصصات العلمية وليست الأدبية.
8. إن الشعارات المطروحة في أروقة هيكلية التربية والتعليم نحو تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين. وحق الجميع في التعليم. كل ذلك لا يعدو كونه من بين الشعارات التي اعتادت المؤسسات رفعها. هذه الشعارات- والتي لا تتحقق على أرض الواقع- جسدت ثقافة مؤسسية خلقت في طياتها إيجابية عالية لدى الفئات المستهدفة (الطالبات والطلاب).



الملاحق

تحليل خدمات
قطاع التعليم العام
من منظور النوع الاجتماعي:

دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة



الجزء الثالث: تكافؤ الفرص:

أي من الفرص التالية توافق/ين أو لا توافق/ين على وجود تكافؤ ومساواة بها بين المعلمين والمعلمات:

لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	
			يوجد مساواة في فرص التعيين
			يوجد مساواة في فرص التدريب وتنمية القدرات
			يوجد مساواة في الراتب
			يوجد مساواة في الإجازات
			يوجد مساواة في فرص الترقية
			يوجد مساواة في فرصة المشاركة في مؤتمرات وورش عمل داخلية
			يوجد مساواة في فرص المشاركة في مؤتمرات وورش عمل خارجية (السفر)
			يوجد مساواة في فرص الحصول على الحوافز
			يوجد مساواة في فرص إمكانية الحصول على المساعدات والمنح
			يوجد مساواة في القدرة على تقديم الشكاوي وتعاطي المسؤولين معها
			يوجد مساواة في القدرة على الوصول والتأثير إلى مركز القرار في الوزارة
			يوجد مساواة في القدرة على شغل شواغر عليا داخل الوزارة أو المديرية أو المدرسة
			يوجد مساواة في إمكانيات تقديم تسهيلات تعليمية وخدمانية مساعدة داخل المدارس
			يوجد مساواة في القدرة على الانتقال داخل المديرية حسب الظروف الشخصية

الجزء الرابع: الموارد والخدمات:

- هل توافق/ين أو لا توافق/ين على أن العبء التدريسي متساو بين المعلمين والمعلمات؟
 (1) أوافق (2) أوافق إلى حد ما (3) لا أوافق
 كم عدد الحصص التدريسية الأسبوعية التي تعلمها/يها:
- هل توافق/ين أو لا توافق/ين على أن عدد الطلبة متساو في صفوف المعلمين والمعلمات؟
 (1) أوافق (2) أوافق إلى حد ما (3) لا أوافق
 عدد الطلبة «بالتوسط» في الشعبة التي تدرسها/يها:
- هل توافق/ين أو لا توافق/ين على أن عدد المواد التي تدرس من قبل الهيئة التدريسية يوجد بها تساو بين المعلمين والمعلمات؟
 (1) أوافق (2) أوافق إلى حد ما (3) لا أوافق
 عدد المواد التي تدرسها/يها:

• هل توافق/ين أو لا توافق/ين على أن عدد الصفوف التي تدرسها يوجد بها تساوي بين المعلمين والمعلمات؟

(1) أوافق (2) أوافق إلى حد ما (3) لا أوافق

كم عدد الصفوف التي تدرسها/يها:

لا	نعم	هل تتوفر القدرة لديكم/ن للاستفادة من القضايا والخدمات التالية بصفتك موظف/ة في التربية والتعليم
		التأمين الصحي
		تسجيل أفراد العائلة أو الأهل في التأمين
		العلاوات الإدارية
		العلاوات السنوية
		علاوة الأولاد

65

لا تتوفر	تتوفر	هل تتوفر الخدمات التعليمية وخدمات أخرى مساعدة لكم/لكن داخل المدارس التي تعلمون/تعلمن بها:
		مختبرات علمية
		مختبرات الكمبيوتر
		ساحات وغرف رياضية
		مواد مساعدة أثناء الحصة الصفية
		غرفة استراحة داخل المدرسة
		كتب مساعدة للتدريس
		مستلزمات وقرطاسيه
		دورات مياه نظيفة
		مياه آمنة للشرب
		مطبخ داخل المدرسة

لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	بشكل عام. هل توافق/ين أو لا توافق/ين أن هناك مساواة وإنصاف داخل وزارة التربية والتعليم بين المعلمين والمعلمات من حيث:
			الحقوق المالية والإدارية
			من حيث تكافؤ الفرص
			من حيث الاستفادة (الانتفاع) من الموارد المتاحة
			من حيث توفر المرافق والخدمات داخل مدارسهم



مسح مع طلبة المرحلة الثانوية حول علاقات النوع الاجتماعي داخل قطاع التعليم

الجزء الأول: معلومات خلفية عامة:

S1 رقم الاستمارة:	S2 رقم الباحث:
S3 المنطقة: (1 الضفة الغربية 2 قطاع غزة	S4 المحافظة:
S5 التجمع السكاني:	S6 اسم المدرسة:
S7 نوع المدرسة:	S8 عدد الطلبة في المدرسة:
S9 اسم الطالب/ة (رمزه):	S10 الجنس: (1 ذكر 2 أنثى
S11 العمر:	S12 التخصص: (1 أدبي 2 علمي 3 غير ذلك

الجزء الثاني: تكافؤ الفرص:

S13 أي من الفرص التالية توافق/ين أو لا توافق/ين على وجود تكافؤ ومساواة بها بين مدارس الذكور والإناث:

لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	
			S13a توجد فرص في المدرسة للمشاركة في مسابقات ونشاطات فنية داخل المدرسة
			S13b تتوفر لدي إمكانيات للمشاركة في دورات تدريبية وتنمية القدرات ضمن برامج نشاطات لامنهجية
			S13c يوجد مساواة في فرصة المشاركة في مؤتمرات وورش عمل داخلية
			S13d يوجد لدي إمكانية للمشاركة في مؤتمرات وورش عمل خارجية (السفر)
			S13e يوجد مساواة في فرص الحصول على المساعدات والمنح
			S13f لدي القدرة على تقديم شكاوى عند التعرض لمشاكل داخل المدرسة.
			S13g تتوفر تسهيلات تعليمية وخدمائية مساعدة

الجزء الثالث: الموارد والخدمات:

- S14 كم عدد المعلمين (المعلمات) الذين يدرسونكم المواد التعليمية؟
- S15 كم عدد الحصص الدراسية أسبوعياً:
- S16 كم عدد الطلبة (الطالبات) في الشعبة التي تتعلم بها؟

S17 الرجاء الإجابة بـ (1) نعم (2) لا ما إذا كان يوجد معلم/ة متخصص/ة يقوم بتدريسكم للمواد التالية؟							
عربي	الإنجليزي	رياضيات	كيمياء	فيزياء	إحياء	دين	تكنولوجيا
عربي	الإنجليزي	رياضيات	تاريخ	جغرافيا	دين	علوم	إدارة واقتصاد

S18 هل يوجد مرشدة/ة داخل مدرستكم/كن؟

(1) نعم. دوام كامل (2) دوام جزئي (3) لا يوجد

S19 هل تتوفر الخدمات التعليمية وخدمات أخرى مساعدة لكم/لكن داخل المدارس التي تتعلمون/تتعلمن بها:	تتوفر	لا تتوفر
S19a مختبرات علمية		
S19b مختبرات الكمبيوتر		
S19c ساحات وغرف رياضية		
S19d مواد مساعدة أثناء الحصة الصفية		
S19e دورات مياه نظيفة		
S19f مياه آمنة للشرب		
S19g مقصف		

S20 هل دورات المياه نظيفة وصحية؟

(1) نعم (2) لا

S21 إذا توفر مقصف مدرسي، هل المقصف مأمون صحيا؟

(1) نعم (2) لا

S22 هل الأسعار (داخل المقصف) مناسبة وفي متناول الجميع؟

(1) نعم (2) لا

S23 بشكل عام، هل تشعرون بالأمن أثناء ذهابكم وإيابكم من وإلى المدرسة؟

(1) نعم (2) إلى حد ما (3) لا

S24 بشكل عام، هل الوصول إلى المدرسة سهل، سواء مشيا على الأقدام أو من خلال المواصلات العامة؟

- (1) سهل والمواصلات متوفرة.
- (2) سهل ولكن ليس في كل الأوقات المواصلات متوفرة.
- (3) يوجد صعوبة والمواصلات غير متوفرة.

تحليل خدمات قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي:
دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة